مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 12 كانون الثاني 2024

مقالات

i24NEWS: جلسة محكمة العدل الدولية: الادعاءات والتفسيرات التي ستعرضها إسرائيل

تستأنف جلسة الاستماع في محكمة العدل الدولية في لاهاي اليوم (الجمعة) - وستُمنح إسرائيل الحق في الرد على الادعاءات والاتهامات القاسية التي وجهها اليوم ممثلو جنوب أفريقيا .

تدرك إسرائيل أن هذا يوم مهم للغاية، وتصل بفريق قانوني رفيع المستوى وذو خبرة كبيرة، بقيادة البروفيسور مالكولم شو - الخبير البريطاني ذو الشهرة العالمية في القانون الدولي، والذي يتمتع بخبرة في التمثيل الدولي في محكمة العدل العليا في لاهاي . ومن المتوقع أن تتناول إسرائيل اليوم بشكل مكثف كل القضايا التي "دفعتها" جنوب أفريقيا، مثل المذبحة نفسها. وستعرض إسرائيل أدلة من المذبحة وتزعم أنها "لم تكن تريد هذه الحرب، ولم نطلق هجومًا متعمدًا، وهذا رد على أعمال حماس."

والأمر الآخر الذي لم يتم ذكره على الإطلاق اليوم هو جهود إسرائيل لتجنب المس بالمدنيين في غزة، ومن ناحية أخرى - جهود حماس لاستخدام السكان هناك كدروع بشرية. هذه حجج مهمة من وجهة نظر قانونية، لأنه إذا نسبت جنوب أفريقيا إلى إسرائيل نية ارتكاب الإبادة الجماعية - فإن إسرائيل ستقول العكس: "نحن نبذل جهدا لتجنب إيذاء السكان المدنيين."

يوضح البروفيسور عميحاي كوهين، وهو زميل بارز في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. ويقول "كان هناك تجاهل تام لحماس وحقيقة أنها أدخلت القتال إلى قلوب السكان المدنيين، وأن النيابة العامة نيابة عنها تقدم تمثيلا كاذبا كما لو أن إسرائيل تتصرف دون الحاجة إلى القطاع، وتتجاهل وجود حماس. وهناك أيضا غض الطرف عن حقيقة أن إسرائيل دعت وعملت على إخلاء السكان المدنيين من القطاع."

وستحاول إسرائيل أن توضح أن أهمية هذه الاقتباسات والتصريحات أقل مما يقال في حجج جنوب أفريقيا. وستزعم إسرائيل أن هذه التصريحات لا تؤثر على اتخاذ القرار ولا تترجم على أرض الواقع. والتحدي الذي يواجه إسرائيل هو تحديد كيفية التعامل مع تلك التصريحات، لأن جنوب أفريقيا لا تنسب إلى إسرائيل نية الإبادة الجماعية فحسب، بل تقول أيضاً

إنها لا تفعل ما يكفي ضد تلك الدعوات. وقد أعلنت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاريف ميارا أنها بدأت في فحص بعض تصريحات كبار المسؤولين في الحكومة.

في غضون ذلك، تتلقى إسرائيل دفاعا مهم من حلفائها في العالم. وأعلن البيت الأبيض مساء أمس أن "ادعاءات جنوب أفريقيا بأن إسرائيل ترتكب جريمة إبادة جماعية لا أساس لها من الصحة". بالإضافة إلى ذلك، انتقد رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك أيضًا الدعوى القضائية التي رفعتها جنوب إفريقيا، قائلاً إن "القضية غير مبررة وخاطئة على الإطلاق. وتقف بريطانيا وراء حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بموجب القانون الدولي."

* * *

i24NEWS: 15 قاضيا من بينهم مغربي وصومالي للنظر في دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل بخصوص "الإبادة الجماعية" في غزة

سيكون القاضي والدبلوماسي المغربي السابق، محمد بنونة، واحدا من بين 15 قاضيا، سيُلقى على عاتقهم الحسم في الدعوى القضائية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولي في لاهاي، في موضوع "الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين"، والتي انطلقت أطوارها، اليوم الخميس، ومن المنتظر أن يتم الحسم فيها بشكل عاجل خلال أسابيع.

وتضم المحكمة أيضا قضاة من دول العربية، ويتعلق الأمر باللبناني نواف سلام، والصومالي عبد القوي أحمد يوسف ومن المغرب القاضي محمد بنونة، إلى جانب القاضي الفرنسي من أصول مصرية روني أبراهام، ومن إفريقيا تضم الهيئة أيضا القاضية جوليا سابوتيندا من أوغندا

وضمن قائمة القضاة نجد أيضا نائب رئيسة المحكمة هو كيريل جيفورجيان من روسيا، وشو هينجين من الصين، وجي إيواساوا من اليابان، وجورج نولتي من ألمانيا، وهيلاري تشارلز وورث من أستراليا، وديلفير بانداري من الهند، وليوناردو نيمير كالديرا برانت من البرازيل، وبيتر تومكا من سلوفاكيا، وباتريك ليبتون روبنسون من جامايكا.

وتتكون الهيئة القضائية من 15 قاضيا آخرين، إلى جانب قاض عن كل طرف من طرفي النزاع، أي جنوب إفريقيا وإسرائيل، وتترأس المحكمة القاضية الأمريكية جوان دوناهيو، المستشارة السابقة للبيت الأبيض في قضايا القانون الدولي، خلال ولايتي الرئيسين بيل كلينتون وباراك أوباما.

وبالرجوع إلى قائمة القضاة الحاليين لمحكمة العدل الدولية، يبرز اسم محمد بنونة، وهو دبلوماسي سابق من مواليد مدينة مراكش في 29 أبريل/نيسان من عام 1943، كان السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة ما بين 2001 و2006، كما أن لديه مسار طويل في مجال القانون الدولي وسلك القضاء داخل المحاكم الدولية.

وكان بنونة قاضيا قاضيا بمحكمة العدل الدولية للنظر في النزاع الحدودي بين البنين والنيجر، خلال الفترة ما بين 2002 و2005، كما كان أحد أعضاء الهيئة القضائية بالمحكمة الجنائية الدولية المكلفة بجرائم الحرب في يوغوسلافيا، خلال الفترة ما بين 1998 و2001، وفي فبراير من عام 2006 انتُخب لأول مرة عضوا في محكمة العدل الدولية.

وأعيد انتخاب بنونة في المنصب ذاته في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2014 لولاية من 9 سنوات بدأت في العام الموالي وتنتهي خلال العام الجاري، ما يعني أنه يناقش واحدة من أهم القضايا خلال السنة الأخيرة من ولايته، في ملف تتجه إليه أنظار

العالم، ويتعلق الأمر باتهام إسرائيل بانتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، أمام أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة.

فيما يحمل القاضي عبد القوي أحمد يوسف الجنسية الصومالية، وحاصل على رسالة الدكتوراة في العلوم السياسية والقانون الدولي من جامعة جنيف عام 1980، وحصل على شهادات الدكتوراه مع مرتبة الشرف في القانون من كلية لندن ومن جامعة باريس الأولى، وعلى الدكتوراه الفخرية من جامعة "كيت" في الهند .

أنتخب للمرة الأولى في عضوية المحكمة في 2009، وأعيد انتخابه مرة أخرى في 2018، وأصبح نائباً لرئيس المحكمة في الفترة بين 2015 و 2018، ورئيساً للمحكمة منذ 2018 حتى 2021 .

القضاة بنونة ويوسف ، من بين 15 قاضيا، سيُلقى على عاتقهم الحسم في الدعوى القضائية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولي في لاهاي الهولندية. وكانت جنوب إفريقيا قد قدمت دعوى من 84 صفحة أمام محكمة العدل الدولية تطالب القضاة بإصدار أمر عاجل لإسرائيل بالتعليق الفوري لعملياتها العسكرية في قطاع غزة، متهمة إياها بانتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

* * *

i24NEWS: بعد الهجوم على قاعدة القيادة الشمالية: لمحة عن مجموعة الطائرات بدون طيار التابعة لحزب الله

في ظل الصواريخ المضادة للدبابات وإطلاق الصواريخ، يتزايد تهديد آخرمن الطائرات المسيرة بدون طيار. ففي هذا الأسبوع فقط، تعرضت قاعدة القيادة الشمالية لهجوم بطائرات بدون طيار تابعة لحزب الله، وتعرضت لأضرار طفيفة. بعد ذلك، أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي مسؤوليته عن اغتيال علي حسين برجي، رئيس نظام الطائرات بدون طيار التابع لحزب الله وقائد منطقة جنوب لبنان للوحدة الجوية التابعة للمنظمة . ووفقاً لتقديرات مركز عما، الذي يحقق في التحديات الأمنية التي تواجهها إسرائيل في الشمال، فإن حزب الله لديه أكثر من 2000 طائرة بدون طيار من جميع الأنواع - لأغراض انتحارية وهجومية واستخباراتية مموّلة من قبل الإيرانيين.

وقال تال باري، مدير الأبحاث في مركز علما، لموقع" :N12 إن النماذج المنتجة ذاتياً مبنية على النماذج التي جاءت من إيران". وأضاف: "خلال الحرب، رأينا أيضاً أن حزب الله كان يشغل طائرات بدون طيار صينية الصنع لجمع المعلومات الاستخبارية. والتي يمكن طلبهم عبر الإنترنت بتكلفة تتراوح بين 3000 و3500 دولار". وذكر كذلك أنه "في البداية كان الأمر يتعلق بالطائرات بدون طيار التي تجمع المعلومات الاستخبارية، ولكن الآن، ولأول مرة، يعمل حزب الله أيضًا ضد إسرائيل كطائرات بدون طيار انتحارية. ويتم تشغيلها ضد قواعد وتجمعات للقوات الإسرائيلية.

وقال أن "النموذج الرئيسي للطائرات بدون طيار الانتحارية التي تعمل بها الوحدة 127 هي، على حد فهمنا، مرزسيد 1" لدى حزب الله أيضًا طائرات بدون طيار تستخدم للمراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية. ميرسيد 1 لديها مدى هجوم يصل إلى 120 كيلومترًا، والقدرة على حمل 40 كجم من المتفجرات وسرعة طيران تصل إلى 120 كيلومترًا. تصل إلى 250 كم/ساعة.

في آب/أغسطس 2006، خلال حرب لبنان الثانية، أطلق حزب الله طائرة بدون طيار من طراز "أبابيل-تي"، رصدتها وحدة التحكم الشمالية أثناء تواجدها في الأراضي اللبنانية، فأرسلت الطائرات المقاتلة نحوها، وفي أقل من 10 دقائق، تم تدميرها.

وتم إسقاط الطائرة بدون طيار، أثناء تحليقها على ارتفاع منخفض فوق سطح البحر الأبيض المتوسط، على مسافة نحو 10 كيلومترات من شواطئ عكا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2012، استخدم حزب الله الطائرة بدون طيار "أيوب" التي تستخدم لجمع المعلومات الاستخبارية والهجومية - ويبلغ طولها 8 أمتار وطول جناحيها 16 متراً - وقال الدكتور إيلي كرمون، الباحث في معهد مكافحة الإرهاب والمحاضر في جامعة رايخمان أن "الطلعة الجوية الذي نفذها حزب الله كانت مذهلة وفاجأت إسرائيل."

* * *

i24NEWS: كشف إخفاقات سلاح الجو الإسرائيلي في 7 أكتوبر| تقرير

تستمر الشهادات الجديدة من سلاح الجو في الإشارة إلى الفجوات الخطيرة في الجيش الإسرائيلي في 7 أكتوبر، وحقيقة أن الأمر استغرق عدة ساعات لفهم حجم الهجوم القاتل على منطقة النقب الغربي والبلدات في غلاف غزة. في إحداها، يقول الطيارون الاحتياطيون إنه بمجرد بدء إطلاق الصواريخ في الساعة 06:28، انطلقت طائرتان مقاتلتان من قاعدة حاتسيري. وكجزء من الإجراء المعتاد، أُمر الطيارون المقاتلون بالقيام بدوريات حول منصة غاز تامار من أجل الخوف من اصطدامها بطائرة بدون طيار في نفس وقت الإطلاق. وقام الطيارون بدوريات جوية لمدة ساعة تقريبا، ولم يعرفوا ولو تفصيلا واحدا عما يحدث على الأرض، حيث لم يبلغهم مركز المراقبة بالقوات الجوية. في وقت لاحق، أصبح من الواضح أن فرقة غزة والقيادة الجنوبية واجهتا أيضًا صعوبة في تكوين صورة كاملة عن الفظائع.

وبمجرد هبوط الطائرتين المقاتلتين، اندهش السرب لاكتشاف التفاصيل. وقال مسؤولون آخرون في القوات الجوية إنهم لو فهموا بسرعة حجم الحادث في الجنوب، لكانوا قد قاموا بتنشيط الطائرات المقاتلة للمراقبة في المنطقة، وخلقوا طفرات فوق صوتية للترهيب، وإطلاق النار بمدفع فولكان (كانت الطائرات مسلحة بصواريخ فوق صوتية). صواريخ جو-جو اعتمادًا على التهديد الذي تشكله الطائرات بدون طيار) لمنع مرور آلاف من عناصر حماس وحشود الفلسطينيين من قطاع غزة إلى الأراضي الإسرائيلية وحتى إحباط عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية .

وأضافت مصادر أخرى في الجيش الإسرائيلي : "هذه هي حكمة الإدراك المتأخر. لقد كانت هذه مفاجأة استخباراتية كاملة من وجهة نظر الجيش الإسرائيلي. ولم يبلغ أحد القوات الجوية من قبل بحدوث غير عادي. لقد استيقظ الفريق بأكمله على كابوس واستغرق الأمر بعض الوقت لاستيعاب حجم الحدث". جاء هذا بحسب تقرير موسّع نشره موقع "واللا" الاسرائيلي.

* * *

i24NEWS: الجيش الإسرائيلي: "حماس استثمرت عشرات ملايين الدولارات في مئات الكيلومترات من البنية التحتية تحت الأرض"

أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانييل هجاري، أنه من تحليل الأنفاق التي تم استكشافها حتى الآن في قطاع غزة وعلى ضوء المعلومات الاستخبارية التي تم العثور عليها في أراضي قطاع غزة، "تم استثمار أكثر من 6000 طن من الخرسانة و 1800 طن من المعدن في البناء. هذا بالإضافة الى مئات الكيلومترات من البنية التحتية تحت الأرض. ويقدر حجم الاستثمار بعشرات الملايين من الدولارات. وذكر المتحدث باسم جيش الأمن الإسرائيلي أيضا أن "منظمة حماس اختارت استثمار هذه الموارد الثمينة في بناء بنية تحتية إرهابية ستستخدم لإلحاق الأذى بالمواطنين الإسرائيليين وقوات جيش الأمن الإسرائيلي،

بينما يستغل بشكل ساخر السكان المدنيين في قطاع غزة." وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، إن قوات الجيش تواصل تدمير بنى تحتية لحزب الله وحركة حماس". وأضاف "هاجاري"، أن القوات استهدفت اليوم بنى تحتية لحزب الله، وذلك حتى إبعاده عن الحدود. وأشار المتحدث، إلى تحقيق أهداف الحرب، وأنهم يعملون في كافة أنحاء غزة. وأكد المتحدث على العمل بكل قوة لإعادة الأسرى من غزة. وأعلن المتحدث العسكري الإسرائيلي انتهاء الإيجاز العسكري اليومي، واستبداله بإيجاز كل يومين ثلاثة.

* * *

i24NEWS: نتنياهو: أين كانت جنوب أفريقيا عندما قتل وهُجّر الملايين في سوريا واليمن؟

قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هذا المساء، ردا على الإجراءات التي اتخذت ضد إسرائيل في لاهاي: "نحن نحارب الإرهابيين، ونحارب الأكاذيب في كل مكان. اليوم رأينا مرة أخرى عالما مقلوبا رأسا على عقب - دولة إسرائيل متهمة بارتكاب إبادة جماعية بينما إنها تحارب الإبادة الجماعية"واضاف "إسرائيل تحارب الإرهابيين القتلة الذين ارتكبوا جرائم فظيعة ضد الإنسانية. منظمة ارتكبت أفظع جريمة ضد الشعب اليهودي منذ المحرقة، والآن هناك من يدافع عنها باسم المحرقة. يا لها من جرأة. عالم مقلوب رأسا على عقب."

وقال رئيس الحكومة أن "الجيش الدفاع الإسرائيلي، الجيش الأكثر أخلاقية في العالم، الذي يفعل كل شيء لتجنب إيذاء غير المتورطين، يتهمه ممثلو الوحوش بـ"الإبادة الجماعية." وأضاف نتنياهو: "إن نفاق جنوب إفريقيا صارخ حتّى السماء. أين كانت جنوب إفريقيا عندما قُتل الملايين من الناس ونزحوا من ديارهم في سورية واليمن، ومِن قِبل مَن؟ من شركاء حماس. عالم مقلوب.نحن نعرف أين نحن، سنواصل محاربة المخربين، وسنواصل صدَّ الأكاذيب، وسنواصل الحفاظ على حقنا في الدفاع عن أنفسنا وتأمين مستقبلنا، حتى النصر المطلق."

* * *

تايمز أوف اسرائيل: تحليل: جنوب أفريقيا ترسم صورة قاتمة لغزة، لكنها تعتم على أسس الادعاءات بشأن الإبادة الجماعية

بقلم جيريمي شارون

إن المرافعة الشفوية التي قدمها الوفد القانوني لجنوب أفريقيا يوم الخميس أمام محكمة العدل الدولية، والتي زعم فيها أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة، تم إعدادها بعناية، وهي مشحونة للغاية، وخطيرة، وسوف تتطلب تفنيدا دقيقا وواضحا ومفصلا من قبل ممثلي إسرائيل يوم الجمعة. تركز الجلسات الحالية على طلب جنوب أفريقيا اتخاذ تدابير مؤقتة ضد إسرائيل، وهو ما يتطلب معايير أدلة أقل بكثير مما يتطلبه الحكم النهائي بشأن الإبادة الجماعية، وهذا يجعل اتخاذ مثل هذا القرار ضد إسرائيل أسهل بكثير على المحكمة. ومن خلال عرض تفاصيل مستوى المعاناة الإنسانية في غزة والتعليقات التحريضية العديدة التي أدلى بها بعض كبار الوزراء الإسرائيليين وأعضاء الكنيست، بما في ذلك رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، حاول الجنوب أفريقيون رسم صورة لآلة حرب مسلحة تسليحا جيدا تنفذ جرائم قتل عمد، أو إبادة جماعية، لشعب أعزل. ما افتقرت إليه مرافعة جنوب أفريقيا بشكل واضح هو الأدلة التي تدعم الادعاء المركزي المثير للجدل

بشأن الإبادة الجماعية. إن الحالة في غزة، كما وصفها وفد جنوب أفريقيا، مزرية حقا: فقد قُتل وشوه آلاف المدنيين الفلسطينيين، وأصبح الحصول على المياه النظيفة والغذاء أمرا بالغ الصعوبة، والبؤس الناجم عن الحرب في غزة عظيم.

إلى جانب التصريحات المثيرة للجدل للغاية التي أدلى بها أعضاء المجلس الوزاري الأمني حول مدى شراسة رد إسرائيل على المذبحة التي ارتكبتها حماس في 7 أكتوبر والتي راح ضحيتها 1200 شخص في جنوب إسرائيل، تمثل مرافعة جنوب أفريقيا أمام المحكمة يوم الخميس تحديا قانونيا معقدا وإشكاليا للغاية لممثلي إسرائيل في لاهاي. لكن مرافعة جنوب أفريقيا لا تشمل المجالات الأساسية التي من المرجح أن يسلط عليها الدفاع الإسرائيلي الضوء يوم الجمعة.

إن أساس مزاعمها بشأن نية إسرائيل للإبادة الجماعية يرتكز على تصريحات مبهمة في معظمها لكبار المسؤولين الإسرائيليين، والتي لم تكن مدعومة بأدلة على ارتكاب أعمال إبادة جماعية. تجاهلت جنوب أفريقيا في مرافعتها استخدام حماس للبنية التحتية المدنية لأغراض عسكرية، وهو ما قالت إسرائيل إنه السبب في الكثير من الضرر الذي لحق بالمدنيين الفلسطينيين، وتظاهرت تقريبا بأنه لا يوجد صراع مسلح تقاتل فيه حماس بشكل نشط في الحرب ضد القوات الإسرائيلية.

ومن خلال رفض الاعتراف بخطورة ووحشية الفظائع التي ارتكبتها حماس في 7 أكتوبر، وتداعيات هذا الهجوم على المدنيين الإسرائيليين والسيادة الإسرائيلية نفسها، سعى الفريق القانوني لجنوب أفريقيا بشكل أساسي إلى إخفاء سبب خوض إسرائيل للحرب في المقام الأول؛ ليس كما تدعي بريتوريا بهدف ارتكاب إبادة جماعية، بل لتفكيك حماس وإنهاء التهديد الذي تشكله على المواطنين الإسرائيليين.

أساس ادعاء جنوب أفريقيا بأن إسرائيل ترتكب جريمة إبادة جماعية ضد سكان غزة هو أن التصريحات التي أدلى بها كبار الوزراء الإسرائيليين الذين لهم رأي في وضع سياسة الحرب تظهر نية قتل المدنيين. ولكن الكثير من هذه التصريحات إما مبهمة أو تتجاهل تصريحات أدلى بها نفس المسؤولين الكبار أو غيرهم التي أكدوا فيها على أن الحرب تهدف إلى هزيمة حماس وأنه لا ينبغي إلحاق الأذى بالمدنيين الفلسطينيين.

واستشهد الجنوب أفريقيون بإشارات نتنياهو إلى أحد أعداء بني إسرائيل القدماء، العماليق، الذين تأمر التوراة بني إسرائيل بتدميرهم، بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال. لكن نتنياهو لم يستشهد بهذا الجانب من الوصية الواردة في التوراة، بل أشار إلى الجزء المتعلق بتذكر ما فعله العماليق ببني إسرائيل، وتحديدا هجماتهم على الضعفاء والمستضعفين.

إن المسافة بين الإشارة التوراتية المبهمة وإثبات نية الإبادة الجماعية كبيرة نسبيا. والتصريحات الأخرى، مثل تلك التي أدلى بها وزير الدفاع يوآف غالانت بأن إسرائيل "تحارب حيوانات بشرية" ويجب أن "تتصرف وفقا لذلك"، هي أيضا بعيدة عن أن تكون حاسمة، ومن المرجح أن يتم تفسيرها على أنها إشارة إلى مسلحي حماس وليس إلى المدنيين الفلسطينيين.

أحد التعليقات الأكثر إشكالية التي استشهد بها الفريق القانوني لجنوب أفريقيا كان تصريح وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الذي قال: "أولئك الذين يحتفلون، وأولئك الذين يدعمون، وأولئك الذين يوزعون الحلوى – كلهم إرهابيون، ويجب أيضا تدميرهم"، في إشارة إلى سكان غزة الذين احتفلوا بهجمات 7 أكتوبر.

بن غفير، وهو عضو في المجلس الوزاري الأمني المصغر الذي يضع سياسة الحرب، يقوم من خلال هذا التصريح ظاهريا بتوسيع تعريف من هو الهدف المشروع للهجوم في غزة، من المسلحين ومقاتلي حماس وصولا إلى أولئك الذين يقول إنهم على

ما يبدو غير متورطين في الإرهاب و القتال العسكري. ولكن هنا تواجه حالة جنوب أفريقيا مشكلة كبرى أخرى؛ لم يفعل ممثلوها القانونيون شيئا لإثبات تورط الجيش الإسرائيلي في المذبحة المنهجية والمتعمدة للمدنيين الفلسطينيين.

إن الأوصاف العامة للغاية للضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين والظروف المعيشية اليائسة في غزة ليست دليلا على الإبادة الجماعية. وبدلا من ذلك، من المرجح أن يؤكد الفريق القانوني الإسرائيلي في دفاعه يوم الجمعة على نقطة لم يذكرها فريق جنوب إفريقيا ولو مرة واحدة خلال ثلاث ساعات ونصف الساعة من مرافعاته الشفوية ودعواه المقدمة إلى محكمة العدل الدولية والمؤلفة من 84 صفحة، وهي أن حماس قامت بوضع منشآتها العسكرية ومقاتليها داخل وفي محيط وتحت كل جزء من البنية التحتية المدنية في غزة.

ومن المرجح أن يجادل الفريق الإسرائيلي بأن المستوى المرتفع من الضحايا في صفوف المدنيين لا يرجع إلى حملة إبادة جماعية إسرائيلية، بل لأن المدنيين في غزة كانوا معرضين للخطر منذ أن قامت حماس بوضع قواتها المسلحة وأسلحتها وأنفاقها بشكل استراتيجي في المستشفيات والمساجد والمدارس والمنشآت ومرافق الأمم المتحدة. وسوف يتم التأكيد أيضا على التحذيرات المتكررة والواسعة التي أطلقها الجيش الإسرائيلي للمدنيين بالإخلاء من مناطق القتال الأكثر كثافة كدليل على أن إسرائيل لا ترغب في إيذاء المدنيين الفلسطينيين. وهو عنصر سياقي رئيسي كان غائبا مرة أخرى عن مرافعة جنوب أفريقيا.

وعلى نطاق أوسع، تتجاهل جنوب أفريقيا في دعواها سبب الحملة العسكرية الإسرائيلية – الفظائع التي ارتكبتها حماس في 7 أكتوبر – وإعلان إسرائيل اللاحق للحرب والتي تهدف صراحة الى تدمير حماس حتى لا تعد قادرة على تشكيل خطر مميت. ومن خلال الفشل في الاقرار بهذه الحقيقة، والفشل حتى في الاعتراف بوجود مقاتلين من حماس يقاتلون القوات الإسرائيلية في غزة، فإن دعوى جنوب أفريقيا تعتم على حقيقة مفادها أن هناك حاليا حربا بين الجانبين، وأنه في كل الحروب هناك دائما خسائر في صفوف المدنيين.

إن المهمة التي يواجهها فريق الدفاع الإسرائيلي اليوم الجمعة هي مهمة صعبة وتواجه تحديات خطيرة. لكن دعوى جنوب أفريقيا تعاني من عيوب حقيقية وكبيرة. سيسعى الممثلون القانونيون الإسرائيليون جاهدين إلى التأكيد على هذه الأمور من أجل إخراج إسرائيل من الزاوية الإشكالية للغاية التي انحشرت فيها – والتي حشرت نفسها فيها أيضا، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى التصريحات المتطرفة لبعض قادتها السياسيين.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: إسرائيل تستعد لمواجهة اتهامات الإبادة الجماعية في محكمة العدل الدولية

سترد إسرائيل في وقت لاحق من هذا الصباح على الاتهامات التي وجهتها لها جنوب أفريقيا في دعوى قدمتها إلى محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة بأن عمليتها العسكرية في غزة ردا على الهجوم الذي شنته حماس في 7 أكتوبر هي حملة إبادة جماعية تقودها الدولة اليهودية وتهدف إلى محو السكان الفلسطينيين. وطلبت جنوب أفريقيا، التي رفعت الدعوى أمام محكمة العدل الدولية في ديسمبر الماضي، من القضاة أمس فرض إجراءات طارئة تأمر إسرائيل بوقف الهجوم على الفور. وترفض إسرائيل الاتهامات بارتكاب إبادة جماعية باعتبار أن لا أساس لها من الصحة، وتقول إن جنوب أفريقيا تعمل كناطق بلسان حركة حماس التي تسعى للقضاء على الدولة اليهودية. كما تقول القدس إن الجيش الإسرائيلي يستهدف مسلحي حماس، وليس المدنيين الفلسطينيين.

تُعرِّف الاتفاقية لمنع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948، التي تم إقرارها في أعقاب القتل الجماعي لليهود في المحرقة النازية، الإبادة الجماعية بأنها "الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية."

ومن المتوقع أن تحكم المحكمة في إجراءات الطوارئ المحتملة في وقت لاحق من هذا الشهر، لكنها لن تحكم في ذلك الوقت في مزاعم الإبادة الجماعية، حيث من المحتمل أن تستغرق تلك الإجراءات **سنوات.قرارات محكمة العدل الدولية نهائية وغير قابلة للاستئناف، لكن المحكمة ليس لديها طريقة لتنفيذها.**

* * *

تايمز أوف اسرائيل: قبل جلسات الاستماع حول الإبادة الجماعية في لاهاي، نائب إسرائيلي يكرر دعوته إلى "حرق غزة"

أكد أحد أعضاء الكنيست من حزب الليكود يوم الأربعاء على ادعائه بأن على إسرائيل أن "تحرق غزة"، بينما أكد أنه لم يبق هناك مدنيون في مناطق الحرب، متحديا الانتقادات بأن تصريحاته تساعد أولئك الذين يتهمون إسرائيل بالإبادة الجماعية في قطاع غزة، قبل يوم واحد من انعقاد جلسة محكمة العدل الدولية في لاهاي في القضية المشحونة للغاية ضد الدولة اليهودية.

وفي حديثه في مقابلة مع الإذاعة الحريدية "كول براما"، رفض نائب رئيس الكنيست نيسيم فاتوري التنصل من تغريدة نشرها في نوفمبر وقال فيها إن إسرائيل تتعامل بإنسانية مفرطة في حربها ضد حماس وأن عليها حرق غزة تماما. وقال للإذاعة "لست نادما على أي شيء قلته"، وأضاف إن التغريدة كانت تهدف إلى تشجيع جنود الجيش الإسرائيلي في غزة. "حرق المباني وهدمها أفضل من إلحاق الأذى بجنودنا."

وردا على سؤال يوم الأربعاء عما إذا كان يفكر في سكان غزة الأبرياء الذين قد يتعرضون للأذى أيضًا، ادعى فاتوري أنه "لم يتبق سوى 100 ألف"، وأنه تم إجلاء البقية. "لقد قمنا بإجلاء الجميع. تمكنا من ترتيب إخلاء منظم لـ 1.9 مليون شخص، وبقي 100 ألف شخص. لا أعتقد أن هناك أبرياء هناك الآن."

وأوضح لاحقا لتايمز أوف إسرائيل أنه كان يقصد أنه تم إخلاء شمال غزة. ويعتقد أنه قد تم إجلاء نحو 900 ألف فلسطيني في بداية الحرب بناء على طلب إسرائيلي، واتجهوا جنوبا. ويقدر إجمالي عدد سكان غزة بحوالي 2.1 مليون نسمة. وشهد شمال غزة الحملة الجوية الإسرائيلية الأكثر كثافة خلال الحرب، حيث قدرت المجموعات الدولية أن معظم المباني في المنطقة قد تضررت أو دمرت. لكن القتال اشتد أيضا في الجنوب، وخاصة في خان يونس، في حين حث الجيش الإسرائيلي المدنيين على التجمع في مدينة رفح في أقصى جنوب القطاع، حيث تكون العمليات محدودة أكثر. ولم يتضح من أين حصل فاتوري على رقم 1.9 مليون شخص تم إجلاؤهم.

وقال فاتوري إنه "لا يرحم" الأشخاص الذين احتفلوا عندما هاجمت حماس إسرائيل في 7 أكتوبر.لا يمكننا أن نكون طيبين ونقول: أوه، هناك أبرياء هناك. بقي هناك 100 ألف؟ من بقي؟ إذا كان هناك أبرياء فنحن نعرف عنهم. لكن يجب القضاء على أولئك الذين بقوا هناك، نقطة." وقال لاحقا لتايمز أوف إسرائيل إنه لم يكن يشير إلى المدنيين. وقال "نحن بالطبع ضد إيذاء الأبرياء." وقال فاتوري في مقابلته، "يتم مقاضاتنا في لاهاي لمجرد تصريحات، في حين أن [حماس] قتلت بالفعل النساء والأطفال. أنا على استعداد للدفاع عن كل تعليق أدليت به."

وقد خصت جنوب إفريقيا وزير التراث من حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف عميخاي إلياهو، الذي أشار خلال مقابلة أجريت معه في نوفمبر إلى أن قصف غزة بالأسلحة النووية هو خيار مشروع وأن الرهائن الإسرائيليين الذين سيقتلون في مثل هذا الهجوم هم مجرد "الثمن الذي يجب دفعه في الحرب."

وعلى الرغم من وجود دعوات عديدة لإقالة إلياهو من منصبه بعد تصريحاته، إلا أنه ظل في منصبه، ورئيس الوزراء أبعده عن اجتماعات مجلس الوزراء فقط. وفي اليوم نفسه، قال عضو الكنيست يتسحاق كروزر، وهو أيضًا من "عوتسما يهوديت"، إنه يجب هدم القطاع بأكمله والحكم بالإعدام على كل من فيه.

كما أشارت جنوب إفريقيا إلى وزير الزراعة آفي ديختر الذي قال إن الحرب هي "نكبة غزة". و"النكبة" هي الكلمة العربية التي يستخدمها العديد من العرب لوصف تهجير الفلسطينيين في حرب الاستقلال عام 1948.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: غضب إسرائيلي بعد جلسة محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن اتهامات بالإبادة الجماعية؛ نتنياهو: جنوب أفريقيا تمثل الوحوش من حماس

بقلم جيريمي شارون

علق مسؤولون إسرائيل بغضب وسخط على عرض جنوب أفريقيا لاتهاماتها بشان جرائم الإبادة الجماعية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية يوم الخميس. وندد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ببريتوريا معتبرا أنها "تمثل الوحوش" من حماس و"تتهم إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية بينما تخوض [الدولة اليهودية] حربا ضد الإبادة الجماعية."

وقال رئيس الوزراء في بيان مصور إن قضية جنوب أفريقيا في لاهاي هي دليل على "عالم انقلب رأسا على عقب. منظمة إرهابية ترتكب أسوأ جريمة ضد الشعب اليهودي منذ المحرقة النازية، والآن يأتي أحدهم للدفاع عنها باسم المحرقة... يا لها من وقاحة." وأضاف "نفاق جنوب أفريقيا يصرخ من السماء. أين كنتم يا جنوب أفريقيا، عندما قُتل الملايين من الناس أو شردوا من ديارهم في سوريا واليمن، وعلى يد من؟ على يد شركاء حماس."

تزعم جنوب أفريقيا أن الدولة اليهودية ترتكب جرائم إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة خلال حرب الجيش الإسرائيلي الجارية ضد حركة حماس، فيما قيل للمحكمة إنه جهد متعمد لتدمير الحياة في القطاع.

ولقد رفضت إسرائيل بشدة الاتهامات، وقالت إنها تخوض حربا للدفاع عن النفس في منطقة صغيرة تضم 2 مليون نسمة، وتبذل جهودا لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين. ووصفت وزارة الخارجية الإسرائيلية القضية بأنها "واحدة من أعظم عروض النفاق في التاريخ" في منشور على منصة "اكس."

وكتب المتحدث ليئور حيات في منشور على منصة "إكس" أن بريتوريا "تعمل كذراع قانونية لمنظمة حماس الإرهابية" و"تتجاهل تماما حقيقة أن إرهابيي حماس تسللوا إلى إسرائيل وقتلوا وأعدموا وذبحوا واغتصبوا واختطفوا مواطنين إسرائيليين، وذلك ببساطة لكونهم إسرائيليين، في محاولة لتنفيذ إبادة جماعية." وفي تغريدته، قال حيات إن جنوب أفريقيا "تسعى للسماح لحماس بالعودة إلى تنفيذ جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والجرائم الجنسية التي ارتكبوها."

وانتقد زعيم المعارضة يائير لبيد جنوب أفريقيا، وانضم إلى سيل من الانتقادات للإجراءات من إسرائيل ومن العالم اليهودي.

في بيان مصور نشره على منصة "اكس" قال لبيد "ليس إسرائيل هي التي تحاكم اليوم، ولكن نزاهة المجتمع الدولي. إذا وجد البلد الذي يحمي نفسه من هجوم إرهابي وحشي وقاتل نفسه في المحكمة بتهمة الابادة الجماعية، فإن اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية تحولت إلى مكافأة للإرهاب ومعاداة السامية."

في إشارة إلى مذبحة 7 أكتوبر، قال لبيد، "بدلا من محاكمة القتلة، يحاكم العالم القتلى."

النقاط الأساسية في الحجج التي عرضتها جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية يوم الخميس تشير إلى عدد القتلى المرتفع في صفوف المدنيين الفلسطينيين؛ الأضرار الواسعة التي لحقت بالبنى التحتية المدنية؛ إمكانية الوصول المحدودة جدا إلى الغذاء والماء والإمدادات الطبية والعلاج الطبي بالنسبة لسكان غزة؛ والقيود على دخول الوقود إلى القطاع.

وفي ردود إسرائيلية أخرى، وصف رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت الجلسات بأنها "قضية دريفوس في القرن الـ21"، في إشارة إلى المحاكمة اللاسامية الشهيرة لضابط يهودي في فرنسا قبل أكثر من 100 عام. وأضافت بينيت "هذا عرض مخز للنفاق ومعاداة السامية الصارخة."

كما أشار وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى التاريخ اليهودي في رده الذي قال فيه إنه "بعد ثمانية وسبعين عاما من المحرقة الرهيبة التي حلت بنا على يد النازيين الألمان وبعد ثلاثة أشهر من قيام النازيين من غزة بإضافة المزيد من المذابح – ينضم العالم ... و ينشر فرية الدم ضد إسرائيل." وأضاف "لم يسبق أن شارك هذا العدد الكبير من الفاسقين في مثل هذه الأكاذيب الدنيئة."

كما أعربت الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا عن دعمها لإسرائيل في مواجهة مزاعم الإبادة الجماعية. وقال مجلس المندوبين اليهود في جنوب أفريقيا: "تتجلى ازدواجية خطاب جنوب أفريقيا وازدواجية المعايير لديها أيضا في إصرارها على البقاء على الحياد و'التحدث مع الجانبين' في الحرب الروسية-الأوكرانية. ومع ذلك، في حالة إسرائيل فقد اتبعت إجراءات عقابية مستمرة، بما في ذلك رفضها تقديم التعازي لإسرائيل بعد مذبحة 7 أكتوبر، وإغلاق سفارة جنوب أفريقيا، وتوجيه احتجاج إلى السفير الإسرائيلي، والآن إحالة إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية." وأضاف البيان "لقد بدأت حماس هذه الحرب ويمكن لحماس أن تنهيها. يمكن لجنوب أفريقيا أن تلعب دورا في تسهيل ذلك."

وكتب وزير الاقتصاد نير بركات على منصة "اكس" بعد اجتماع مع نائب المستشار الألماني روبرت هابك في القدس في وقت سابق يوم الخميس، "بدلا من بدء الإجراءات ضد حماس، تتهم المحكمة المنافقة في لاهاي إسرائيل بمزاعم كاذبة وافتراءات ومؤامرات فرية دم معادية للسامية". (المحكمة لم توجه أي اتهامات؛ فهي تستمع إلى القضية حتى الآن، وهو ما يُفترض أن تقوم به عندما يقدم أحد الأطراف اتهامات ضد طرف آخر تتعلق باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية). وقال بركات "المعاداة لإسرائيل هي معاداة السامية الجديدة"، مؤكدا أن إسرائيل تحاول أكثر من أي بلد آخر تقليل الخسائر في صفوف المدنيين.

* * *

هآرتس : البحث عن إنجاز إستراتيجي في الشمال

بقلم عاموس هرئيل

بقلم مركز الناطور للدراسات والأبحاث

تبادل اللكمات بين إسرائيل و»حزب الله» على الحدود مع لبنان ما زال يجري في معظمه في قطاع جغرافي محدد (قطاع مساحته 15 كم تقريبا على جانبي الحدود). حتى الآن هذه الضربات موجهة بالأساس لأهداف عسكرية. لكن لا يمكن تجاهل توجه التصعيد الظاهر لنوعية أهداف الطرفين وقوة الهجمات.

أمس، قتلت شخصية رفيعة أخرى في «حزب الله» في عملية اغتيال ثانية خلال 24 ساعة. من جهة أخرى، اطلق «حزب الله» مسيرة انتحارية على قيادة المنطقة الشمالية في صفد. وحسب الأفلام التي نشرت للحادثة (التي وثقت من قبل الجنود) فإنها كانت في موقف سيارات. خلال اليوم سمعت صفارات الإنذار في الجليل بسبب إطلاق المسيرات والصواريخ.

أمس، في ساعات الظهر، أقيمت جنازة وسام طويل، قائد قوة الرضوان، في قرية خربة سلم في جنوب لبنان. قبل فترة قصيرة من بدء مراسم الجنازة، اغتالت إسرائيل في القرية نفسها علي حسين برجي، الذي يعتبر رئيس الوحدة الجوية في «حزب الله» في جنوب لبنان. برجي يختص في هجوم المسيرات وقد كان متورطا، ضمن أمور أخرى، بالهجوم على وحدة الرقابة الجوية للجيش الإسرائيلي في جبل جرمق (هار ميرون) في يوم السبت الماضي. هذه العمليات تضاف إلى تصفيات سابقة نسبت لإسرائيل في الأسبوعين الأخيرين: الجنرال رضي موسوي، من حرس الثورة الإيراني في دمشق، والشخصية الرفيعة في «حماس» صالح العاروري في بيروت، وعضو محلي رفيع في «حماس» قتل في هضبة الجولان السورية.

تعكس هذه العمليات كما يبدو محاولة واضحة لإسرائيل لتدفيع ثمن باهظ لـ»حزب الله» وشركائه في الجبهة الشمالية. خلال الأشهر الثلاثة للحرب، يبدو أن إسرائيل تريد أن يسجل «حزب الله» أمامها تداعيات قرار الانضمام لنشاطات «حماس»، حتى لو تم ذلك من البداية كعملية محدودة بدون شن الحرب الشاملة. حتى هذا الوقت سجل «حزب الله» تقريبا 160 قتيلا، إضافة إلى 20 فلسطينيا قتلوا في هجمات إسرائيل في لبنان. إضافة إلى ذلك تم تدمير مواقع قوة الرضوان على طول خط التماس، وتمت اصابة مواقع عسكرية لـ»حزب الله» بعيدة عن الحدود. النتيجة العملياتية لهذه العمليات هي أن قسما كبيرا من قوات «حزب الله»، وضمن ذلك رجال قوة الرضوان، انسحبوا من منطقة الحدود وهم الآن يديرون العمليات من خط أبعد خوفا من تكبد المزيد من الخسائر.

لكن إسرائيل لا تنجح في هذه المرحلة في ترجمة هذه الإنجازات التكتيكية إلى نتيجة استراتيجية. بالعكس، «حزب الله» يصمم على شن الهجمات اليومية وهو راض عن الثمن الذي حققه – مغادرة نحو 60 ألف مواطن إسرائيلي من البلدات القريبة من الحدود. يصعب أيضا التقدير إذا كانت الخسائر التي يتكبدها «حزب الله» هي ثمن باهظ بالنسبة لرئيس الحزب، حسن نصر الله. الحساسية للخسائر في «حزب الله» أعلى مما هي لدى «حماس». لكن هذه أيضا هي طريقة حسن نصر الله للإثبات بأنه انضم للجهود الحربية الفلسطينية، حتى لو لم يدخل إلى حرب شاملة كما توقع منه كبار قادة «حماس» بعد الهجوم الإرهابي في 7 تشرين الأول.

في جهاز الأمن الإسرائيلي، ما زالوا يقولون، إن ايران و»حزب الله» يهتمان بالبقاء تحت مستوى الحرب الإقليمية. لكن تواتر الأحداث وخطورتها تقلل هامش مناورة جميع الأطراف. عندما تكون المنطقة متوترة جدا وكل بضع ساعات تكون حادثة شديدة نسبيا فإنه لا يوجد يقين بأنه يمكن توجيه الأمور بحيث لا تنتهي بمواجهة شاملة. الأحداث الخطيرة في الشمال تحدث أثناء زيارة وزير الخارجية الأميركي في المنطقة. بلينكن التقى، أمس، رئيس الحكومة ووزير الدفاع ووزير الخارجية وجهات رفيعة في جهاز الأمن. الولايات المتحدة تحاول وقف التصعيد بين إسرائيل و»حزب الله» لمنع التدهور إلى حرب شاملة.

حتى الآن لا توجد أي دلائل على نجاح محتمل للمبادرة التي يدفعها قدما مبعوث الإدارة الأميركية في المنطقة، عاموس هوخشتاين، من اجل ترتيب وقف لإطلاق النار بواسطة الاتفاق حول نقاشات جديدة بشأن ترسيم الحدود بين إسرائيل ولبنان.

الحصاد الدموي

أمس، سمح الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي بنشر أسماء تسعة جنود من الجيش الإسرائيلي، ثمانية في الاحتياط وواحد في الخدمة الإلزامية، الذين قتلوا، أول من أمس، في القتال في قطاع غزة. هذا هو الحصاد الدموي اليومي الأشد في القطاع بعد شهر تقريبا، منذ الحادثة التي قتل فيها عشرة من الجنود، معظمهم من لواء «غولاني»، في القتال في الشجاعية في 12 كانون الأول.

معظم القتلى في هذه المرة أصيبوا بسبب خلل عملياتي، انفجار شاحنة عسكرية توجد فيها مواد متفجرة قرب مخيم البريج في وسط القطاع. استنادا إلى التحقيق الأولي فإنهم في الجيش يقدرون بأن الانفجار كان بسبب اصابة قذيفة دبابة تسببت بتشغيل الصاعق، وليس نتيجة عملية لـ«حماس». القتلى الستة في هذه الحادثة هم جنود احتياط في وحدة «يهلوم» التابعة لسلاح الهندسة وفي كتيبة هندسة عسكرية.

الحرب في غزة بشكل خاص تؤكد اعتماد الجيش الإسرائيلي الكبير على سلاح الهندسة في مهماته. كل عملية تفجير للأنفاق تتركز في يد هذا السلاح، لكن أيضا عمليات حاسمة أخرى مثل الإخلاء وشق محاور جديدة وتدمير بيوت. توجد لسلاح الهندسة باستثناء الوحدة المختارة «يهلوم» بشكل عام صورة رمادية جدا، لكن أهميتها في القتال، والثمن الدموي الذي تدفعه بحياة رجالها مرتفع جدا.

في حادثة أخرى، أول من أمس، في خان يونس قتل جنديان آخران من الاحتياط في سلاح الهندسة بنيران قذائف «آر.بي.جي». وفي حادثة ثالثة في خان يونس أيضا قتل جندي من لواء «كفير» في مواجهة من مسافة صفر مع خلية للمخربين.

العدد الاستثنائي للقتلى جاء بعد أسبوع هادئ نسبيا، الذي سجله الجيش في القطاع منذ انهيار صفقة تبادل المخطوفين ووقف إطلاق النار في 1 كانون الأول الماضي. هذا حدث على خلفية تخفيف حجم القوات في شمال القطاع ونقل مركز العمليات إلى المخيمات في الوسط، وبالأساس خان يونس. الحجم الأكبر للقوات التي تعمل في المدينة يخلق الاحتكاك العسكري مع «حماس»، لكن الأخيرة امتنعت بشكل عام عن المواجهة المباشرة مع الألوية التي توجد هناك وركزت على تشغيل الخلايا الصغيرة لحرب العصابات.

النشاطات في مخيمات الوسط يتوقع أن تستمر حتى منتصف هذا الشهر أو بعد ذلك بقليل. الجهود المتزايدة في خان يونس تجري ببطء نسبي وهي ستحتاج لفترة أطول. بعض الألوية تنشغل الآن في العثور على قيادة «حماس»، حيث هناك تقديرات بأنها ما زالت توجد في الأنفاق تحت المدينة، وألوية أخرى تنشغل بالسيطرة على مناطق أخرى في غرب خان يونس. الجيش ما زال يظهر التفاؤل بخصوص احتمالية أن يضرب هناك في المستقبل كبار قادة «حماس»، لكنه يعترف أن هذا الأمر يمكن أن يستغرق وقتا من غير المؤكد أنه سيعطى له. في هذه المرحلة لا نعرف عن أي تقدم حول أجراء صفقة تبادل أخرى. والجيش الإسرائيلي لن يعارض هدنة في القتال لهذا الغرض إذا تم التوصل إلى اتفاق. ولكن في هذه الأثناء هذا الأمر يبدو بعيدا عن التحقق.

الجيش الإسرائيلي تقريبا لا يعمل في منطقة رفح، حيث يوجد هناك حوالى 80% من سكان القطاع في منطقة صغيرة جدا،

20% من مساحة القطاع. يبدو أنهم في إسرائيل لم يقرروا بعد كيفية مواجهة هذه المدينة، بالأساس كيفية مواجهة أنفاق التهريب التي تعمل هناك والتي توجد تحت الحدود بين القطاع ومصر.

* * *

يديعوت : المشهد في "الجبهة الشمالية": الحرب في غزة تبدو مثل مخيم صيفي!

بقلم يوسي يهوشع

بينما استيقظت إسرائيل على صباح حزين بموت تسعة مقاتلين في غزة، ستة منهم في مصيبة شاذة جداً تمثلت في انفجار شاحنة ذخيرة، في الجبهة الشمالية تجري دراما حقيقية: إسرائيل ترفع وتيرة الهجمات في لبنان وعملياً انتقلت الى سياسة الاحباطات المركزة. الخط الذي يسير عليه الجيش الإسرائيلي، باسناد المستوى السياسي رفيع جدا: جهد عظيم لدحر قوات الرضوان عن خط الحدود دون اجتياز الروبيكون لحرب شاملة، ما سيسمح للجيش بمواصلة إبقاء غزة كساحة القتال المركزية.

هذا تحد كلمة «مركب» صغير عليه. ضمن أمور أخرى لأن الأمين العام لحزب الله ربط نفسه في ما يجري في الجبهة الجنوبية. في خطابه الأخير اعلن حسن نصرالله بان الصراع في الشمال لن يتوقف حتى انتهاء القتال في غزة. وهذا بالطبع من ناحية إسرائيل وضع لا يطاق، نشأ فيه عملياً حزام أمني في أراضيها السيادية واكثر من 100 الف من السكان نزحوا من بيوتهم. وزير الدفاع، اكثر من رئيس الوزراء، يكرر القول ان إسرائيل تفضل الاتفاق على الحرب الشاملة، لكن في هذه الأثناء لا تقدم، والحوار الوحيد بين الطرفين يجري بالنار ضمن القواعد إياها (حزب الله أيضا يفهم بأن الجمهور اللبناني لا يتحمس لفكرة أن تبدو بيروت مثل غزة). لكن الى جانب ذلك خطر الانزلاق في المنحدر السلس على أي حال.

في هذه المناوشات يتحدثون في قيادة المنطقة الشمالية عن عدة إنجازات: ابعاد قوات الرضوان عن الجدار، وان لم يكن الى خلف نهر الليطاني؛ ضربة شديدة لبنى وقيادات حزب الله؛ ضربة مهمة لوسائله القتالية؛ وإعادة حرية العمل الجوي في جنوب لبنان. كما أنه جاءت اول امس تصفية مسؤول كبير في المنظمة، وسام الطويل، القائد الفعلي لقوة رضوان. بشكل رسمي الدولة لم تأخذ المسؤولية عن العملية، لكن وزير الخارجية حديث العهد إسرائيل كاتس بالذات فعل هذا في مقابلة تلفزيونية. غني عن البيان ان الخطوة لم تكن منسقة مع جهاز الامن. وهذا وزير خارجية وعضو كابينت، وليس نائباً صغيراً مع اصبع رشيق على التويتر.

بالمقابل، لم يكن رد حزب الله شيئاً ما يمكن الاستخفاف به. في المسيرة التي نجحت في التسلل الى أراضي إسرائيل وتفادي الاعتراض وضرب قيادة المنطقة الشمالية كان من شأنها حتى ان تضرب قائد المنطقة اللواء اوري غولدن. لا يمكن التقدير ما الذي يمكن أن ينتج عن اصابة ضابط في هذا المستوى. لشدة الحظ لم يقع ضرر مهم، والجيش رد بسرعة وبدقة بتصفية قائد منطقة الجنوب في الوحدة الجوية لحزب الله. قبل ذلك، أحبطت أيضا خلية اطلاق من المنظمة كانت في طريقها لإطلاق مسيرات متفجرة.

يجدر الانتباه الى الاستخدام المتزايد لدى الطرفين لادوات كهذه سواء بأهداف هجومية ام بأهداف استخبارية.

إضافة الى ذلك، ينجح حزب الله في إلحاق ضرر شديد في البلدات بواسطة صواريخ مضادة للدروع. في المطلة، في كيبوتس منيرا وفي بلدات أخرى لحق دمار شديد بل وغير مسبوق، يمر أحيانا من تحت الرادار العام بسبب هجران المنطقة وبالتالي تقليص إمكانية الإصابة بالمدنيين. ومع ذلك فإن الضرر يبقى ضرراً: وطنياً، اقتصادياً ومعنوياً. يمكن أن نتعلم من هذا عن

جملة الأدوات التي لدى حزب الله من أجل ايلام الجبهة الإسرائيلية الداخلية وليس فقط في بلدات خط التماس. عندما ننظر الى القتال في غزة، امام عدو دونه بعدة اضعاف، ينبغي ان ندخل الحديث عن «تطهير المنطقة» في جنوب لبنان الى التوازن. فلمثل هذه المهمة سيكون ثمن وسيتطلب زمنا يجعل الـ 95 يوماً قتالياً في غزة تبدو كمخيم صيفي. يجدر بمن يقترح بخفة إلقاء بضع فرق الى المعركة وإدخال مئات الآلاف الى الملاجئ، ان يوضح هذا.

وعليه فلا مفر من حل آخر: إبعاد حزب الله لكن ليس الى شمالي الليطاني، الى جانب بناء خطوط دفاع اقوى وقدرات انذار حقيقي ومهم تستغرق وقتاً بعد ان استغل حزب الله السنين ما بعد حرب لبنان الثانية لإجراء حملة مشتريات فتاكة مع بطاقة ائتمان إيرانية. فخلق إحساس الملاحقة لدى المسؤولين الكبار بعد سنوات شعروا فيها بأنهم محصنون، يمكن ان تساعد. فضلاً عن هذا، فان السيناريو المعقول هو بالفعل اتفاق ما ومرغوب فيه بلا حرب او على الأقل الخروج اليها تحت شرعية دولية. أما «تطهير المنطقة» وكأنها إزالة الغبار قبل الفصح ليست اكثر من خيال.

الثمن، مثلما يمكن ان نتعلم في غزة، وليس فقط ما يجبيه العدو منا. فسقوط ستة مقاتلين اول من أمس يشير الى مأساة ولدت من خلل عملياتي. قذيفة ضربت عموداً سقط الى الأرض وفعّل سلسلة انفجارات. وكل هذا حصل قبل نصف ساعة من موعد تدمير النفق.

وكل هذا يحصل في ظل زيارة وزير الخارجية انطوني بلينكن الذي التقى كابينت الحرب. لقد التقى أساساً اجماعاً في المستوى السياسي والعسكري يعارض بشدة الطلب الأميركي السماح بعودة سكان شمال القطاع الى بيوتهم. في الجيش يرفضون هذا لأسباب عملياتية أيضا ولأن سكان الغلاف لم يعودوا بعد الى بيوتهم. طالما لم يحصل هذا، فلا يوجد ما يبرر تعريض الإنجاز الأكبر للجيش في غزة حتى الآن للخطر.

* * *

هآرتس : حديث المسؤولية، ووقائع تكذّب حكومة نتنياهو

بقلم تسفي برئيل

اسرائيل كاتس هو وزير مسؤول. في مقابلة اجراها مع القناة 14 «كشف» أن اسرائيل هي المسؤولة عن تصفية وسام طويل، قائد قوة الرضوان التابعة لحزب الله. «نحن نتحمل المسؤولية عن العملية. فهذا جزء من حربنا»، هكذا شارك الوزير الجمهور بهذه المعلومة السرية، لأنه حتى أمس اعتقدنا أن كائنات فضائية هي التي نفذت العملية أو أن طويل توفي بسكتة قلبية اثناء الركض في الصباح على الكورنيش في بيروت.

مع كل ذلك، من المنعش سماع كلمة «مسؤولية» عندما تخرج من فم وزير رفيع، وزير الخارجية، وليس من فم شخص من الذين يحملون هذا اللقب ويتولون وزارات زائدة. لأنه حتى الآن تعلمنا أنه عندما يتعلق الامر بالحكومة فان المسؤولية تكون مفهوماً غريباً، وحتى مدانا، وبالتأكيد من غير الجدير استخدامها في زمن الحرب. ربما بعد الحرب، عندما سينتهي كل شيء ذات يوم وندمر «حماس» ونبعد حزب الله عن الحدود الشمالية وعشرات آلاف المواطنين الذين تم اخلاؤهم من بيوتهم يعودون اليها ويتوقف المخطوفون عن الموت في الاسر، ربما عندها سنبدأ بمعالجة موضوع «المسؤولية.«

مهم بشكل خاص الصياغة القصيرة، الدقيقة والصحيحة، عمل فكري يمكن أن يشهد على مهارة الدبلوماسي رقم واحد في البلاد. «نحن نتحمل المسؤولية، لأن هذا جزء من حربنا». المسؤولية حسب كاتس تبدأ فقط مع الحرب. الفشل في القيادة والخبث الذي حرك الانقلاب النظامي والسم الذي تم حقنه ضد القادة والطيارين والعلماء والناس العاديين الذين عارضوه؛

المفهوم المشوه الذي أنام اجهزة الامن وأوهم دولة كاملة بأن أمنها مضمون فقط بفضل «الحكومة المسؤولة» التي توجد في يد زعيم «من نوع آخر»، كل ذلك الحكومة ليست مسؤولة عنه. وهي لا تتحدث معنا عن السياق الذي مهد الارض للاعمال الفظيعة، لأنه ما الصلة بين ذلك الوقت والآن.

اذا كان الامر هكذا فهاكم عدة امور التي هي «جزء من حربنا»، لكنها مشمولة في فئة المسؤوليات التي لا يتحمل الوزير كاتس وأصدقائه المسؤولية عنها.

فخر الانتاج العلمي الذي عرف أين يوجد بالضبط طويل (العثور على صالح العاروري وتصفيته الناجحة لا يمكن حتى الآن التفاخر بذلك، لأن اسرائيل واسرائيل كاتس حتى الآن لم يتحملوا المسؤولية عن التنفيذ)، يبهت امام حقيقة أن هذه الاستخبارات بالضبط لا تنجح في العثور على مكان 130 مخطوفاً، الذين ما زالوا مدفونين احياء في انفاق حماس وبيوت قتلة في قطاع غزة. حياتهم في خطر ونحن لا نعرف عدد الذين ماتوا دون معرفتنا وكم عدد الذين يحتضرون وكم عدد الذين يلفظون أنفاسهم الاخيرة. حقيقة أنهم حصلوا بتأخير معين على ادراجهم في قائمة اهداف الحرب، لا تساعدهم. لكن على الاقل حصلوا على مفهوم سيسجل على اسمهم.

الحكومة تقول لنا بأنها تفعل كل ما في استطاعتها للدفع قدما باطلاق سراح المخطوفين، والمتحدثون بلسانها اوضحوا بأنه فقط الضغط العسكري – القصف والتهجير لـ 1.5 مليون غزي من بيوتهم وتدمير البنى التحتية والانفاق، هو الذي سيقرب اطلاق سراحهم. هذا تصور، ومثل أي تصور آخر غير مؤكد فهو يحتاج فقط الى الايمان.

لذلك هاكم تصور آخر، ربما هو واعد اكثر، وقف اطلاق النار هو الذي سيدفع قدما باطلاق سراح المخطوفين، لكن باعادة صياغة اقوال وزير الدفاع يوآف غالنت، «لن يقول لنا كل مخطوف من بئيري متى سننتقل الى المرحلة القادمة». غالنت هو الوزير الذي وعد بابعاد حزب الله عن الحدود الشمالية، وأن هذا ايضا «جزء من حربنا»، واذا لم يكن ذلك بعملية سياسية فسيكون «بطرق اخرى»، أي حربا ضد لبنان، وخلال ذلك كي يتمكن سكان الشمال من العودة الى بيوتهم. فقط يجدر التذكر بأن وعده لسكان سدروت عندما قال إنه خلال «بضعة اسابيع وليس اشهر» سيمكنهم العودة الى بيوتهم، هذا كان قبل شهر تقريباً. صحيح أن غالنت لم يذكر عدد الاسابيع، وكيف ومتى ستنضج الظروف لعودتهم. ايضا هنا لا يوجد لنا أي خيار، يجب علينا التصديق. ولكن يجب علينا معرفة من وماذا نصدق. هذه هي مسؤوليتنا.

* * *

اسرائيل اليوم : تعقيدات مركّبة تصعّب هزيمة «حماس»

بقلم يوآف ليمور

الانتقال من المرحلة الثانية إلى الثالثة في القتال في غزة، الذي أعلن عنه أمس وزير الدفاع والناطق العسكري وبالتوازي فإن الرئيس الأميركي هو الآخر يضع إسرائيل أمام غير قليل من المعضلات التي لا حل لها في الطريق إلى تحقيق أهداف الحرب.

هذه البيانات، التي أطلقت في مقابلات مع وسائل الإعلام الأميركية (وزير الدفاع لـ "وول ستريت جورنال" والناطق العسكري لـ "نيويورك تايمز" تسمح بإطلالة نادرة إلى الشكل الذي تجري فيه الأمور من خلف الكواليس. كما أنها تدل على الضائقة الاستراتيجية التي علقت فيها إسرائيل في ضوء ضغط متزايد من جهة واشنطن لتخفيض كثافة المعركة لأجل التسهيل على سكان قطاع غزة.

تصريحات للأذن الأميركية

في الأسبوع الماضي طالب الأميركيون بأن تعلن إسرائيل رسمياً عن إنهاء القسم المكثف من المعركة في غزة وعن الانتقال إلى مرحلة جديدة تركز على اجتياحات وهجمات مركزة تنفذ من أراضي إسرائيل. كما ادعى الأميركيون أن بياناً كهذا سيسمح بتخفيض الضغط في الشمال ويساعد في الوصول إلى اتفاق مع حزب الله. رفضت إسرائيل المطلب الأميركي بدعوى أن بياناً كهذا سيعزز حماس التي ستفهم أنه مطلوب منها التمترس لزمن قليل آخر إلى أن يقل الضغط العسكري عليها. كل هذا دون أن يكون تحقق حل لمسألة المخطوفين ودون أن تصاب قيادة المنظمة بأذى أيضاً.

لأجل منع تصاعد الضغط في أثناء زيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، انطلق وزير الدفاع والناطق العسكري إلى وسائل الإعلام الأميركية وأعلنا فيها عن التغيير في شكل القتال. وقد فعلا هذا بالإنجليزية لأذن أميركية وليس بالعبرية للجمهور الإسرائيلي.

يوجد في هذا معنى للقول إن من ينزف في هذه الحرب هو قبل كل شيء الجمهور الإسرائيلي الذي يستحق أجوبة واضحة من قيادته السياسية الأمنية عن أهداف الحرب وإنجازاتها. كما أن هذه القيادة تمتنع عن مقابلات مع وسائل الإعلام الإسرائيلية وتكتفي بأجوبة جزئية في مؤتمرات صحافية وفي أحاديث مغلقة. وهكذا تعفي نفسها من سلسلة أسئلة ستواجهها مع التعهدات التي أعطيت للجمهور الإسرائيلي منذ هجمة 7 أكتوبر.

الأهداف لم تتحقق

عند الخروج إلى الحرب وضعت حكومة إسرائيل لنفسها هدفين. إسقاط حكم حماس ونزع قدراتها العسكرية (إلى جانب الامتناع عن فتح حرب في الشمال وخلق الظروف لإعادة المخطوفين). صورة الوضع صحيح حتى أمس، بعيدة عن تحقيق هذه الأهداف. في شمال القطاع انتهت الأعمال في صيغتها الحالية عملياً والجيش الإسرائيلي خفف جداً حجم قواته.

وحسب تقارير الجيش، صفي في هذه المنطقة 8 آلاف نشيط من حماس من أجل 14 ألفاً – أي لا يزال 6 آلاف من رجال حماس يعملون فيها وبقدر ما هو معروف، يحتجز فيها مخطوفون أيضاً.

في وسط القطاع يعمل الجيش في قسم من مخيمات اللاجئين، ويبدو أنه لا ينوي العمل الآن فيها كلها. في خان يونس يتركز العمل في المنطقة التي حسب التقديرات يوجد فيها "منجم الذهب" الذي تختبئ في داخله قيادة حماس، إلى جانب الكثير من المخطوفين. مع ذلك فإن أجزاء أخرى من المدينة لم تعالج بعد وكذا مدينة رفح كلها بقيت خارج الحرب – بما في ذلك محور فيلادلفيا الذي يستخدم الآن أيضاً لتهريب وسائل قتالية وبضائع من سيناء.

لقد حبست حكومة إسرائيل نفسها بين تعهدات متضاربة: تلك التي أعطيت للجمهور الإسرائيلي، وبموجبها لا توجد حدود زمنية والحرب ستستمر قدر ما يلزم، حتى الحسم، وتلك التي أعطيت لدول العالم، وعلى رأسها الإدارة في واشنطن، وبموجبها تنتقل المعركة الآن إلى مرحلة جديدة، أقل كثافة، مثلما أعلن أمس الرئيس بايدن.

ستدعي الحكومة أن هذا تغيير تستدعيه احتياجات الشرعية ولا يشهد على تغيير في أهداف الحرب، لكنها ستكون مطالبة بأن تشرح للجمهور الإسرائيلي كيف تعتزم بالضبط هزيمة حماس في صيغة العمل الجديدة، عندما يكون واضحاً بأن معالجة رفح (وكذا مخيمات اللاجئين الأخرى في وسط القطاع) لا يمكنها أن تتم في إطار الاجتياحات وهي توجب قوات أكبر بكثير وأعمالاً تقف على تضارب مع التعهد الذي أعطي للأميركيين.

في الجنوب ينتظرون البشرى

فضلاً عن ذلك، فإن انعدام الحسم من شأنه أن يعرقل النية لإعادة معظم سكان الجنوب إلى بيوتهم. منذ البداية كان

واضحاً أن مطلبهم بصفر تهديدات ليس واقعياً لأنه يكون دوماً من يطلق صواريخ من غزة، لكن حجم التهديد الذي سيبقى الآن – قبل الحسم – سيدفع الكثيرين لأن يفضلوا حلولاً مؤقتة على أن يعودوا للسكن في منطقة تعتبر في نظرهم خطيرة.
معقول أيضاً أن التسوية في الشمال إذا ما تحققت لن تلبي مطالب السكان، لأنه فضلاً عن التصريحات مشكوك أن تعطي حلاً حقيقياً لمشكلة تواجد قوات الرضوان عند الجدار.
لقد ثبت مرة أخرى أنه من الأفضل الامتناع عن الإعلانات المبالغ فيها والتي من الصعب إسنادها بالأفعال. فحماس بعيدة عن الهزيمة، وإسرائيل مطالبة بأن تعمل ضمن جملة اعتبارات مركبة تتعقد أكثر فأكثر الآن مع المداولات في محكمة العدل الدولية في لاهاي حول دعوى جنوب إفريقيا للإعلان عن أنه في غزة تنفذ إبادة شعب.
رئيس الوزراء، الذي قبل بضعة أسابيع فقط ادعى أن من لا يمكنه أن يقف في وجه ضغط أميركي لا يمكنه أن يتولى المنصب، تلقى من واشنطن درساً في الحدود ذات الصلة بمواصلة الحرب أيضاً.
خيراً يفعل إذا ما نقل الآن درساً مشابهاً لوزرائه الذين يورط بعضهم إسرائيل على أساس يومي بتصريحات وأفعال عديمة المسؤولية.
الانتقال إلى مرحلة أخرى يطرح أيضاً بضع مسائل أخرى. فالغموض في كثافة الحرب (وبالتأكيد إذا ما "أغلقت" المعركة في الشمال)، وتسريح معظم رجال الاحتياط، يتيحان البدء بالفحص المرتب لهجمة 7 أكتوبر والأحداث التي سبقتها. وقد سبق للجيش أن تعهد بأن يفعل هذا في سلسلة تحقيقات مهنية لكن نضج الوقت أيضاً لإقامة لجنة تحقيق رسمية برئاسة قاضي عليا.
إن التغيير في شكل المعركة لا بد أنه يؤدي أيضاً إلى بحث يقظ في الساحة السياسية. فالوزيران بيني غانتس وغادي آيزنكوت اللذان دخلا إلى حكومة طوارئ كي يساعدا في الحرب سيكونان مطالبين بانسحاب محتمل الآن، وكذا الضغط لإجراء انتخابات في جدول زمني مقصر سيزداد بالتأكيد. وهما سيتلقيان ريح إسناد من انتظامات مختلفة لرجال احتياط تنوي الشروع في حملة جماهيرية لاستنفاد مسؤولية من كانوا مشاركين في إخفاقات أدت إلى السبت الأسود.

* * *

يديعوت : نحو صفقة تبادل تخرجنا من الحفرة

بقلم ناحوم برنياع

في كل مرة أصل فيها لمواساة أصدقاء على فقدان ابن عائلة في الحرب أعانقهم بكل القوة، في محاولة لأن أحمل شيئاً ما من أساهم على كتفي لعله يخف عنهم. وهذه محاولة فاشلة، بالطبع: فالحزن ثابت؛ وهو لا يرحل إلى أي مكان. بعد ذلك أخرج من الشارع وأبحث عن حائط لأضربه. لماذا ينبغي لهذا أن يحصل له، لها، لهم، اسأل الحائط. لماذا ينبغي لهذا أن يحصل على الإطلاق. ولماذا، بعد ثلاثة أشهر من نذر الموت التي تتقطر على الرأس كل يوم، مثل عذابات سيناء، كل ما يعرفون أن يعدونا به هو المزيد والمزيد من الحرب.
أمس كان يوماً صعباً على الجيش الإسرائيلي في غزة. القلب مع الشهداء وعائلاتهم. الثمن باهظ. السؤال هو إلى أين نحن نسير. بالنسبة لي، إسرائيل هي المجتمع الأكثر جاذبية في العالم: حيوي، مبادر، نشيط، متنوع، إبداعي، وطني، سخي. يوجد فيه غير قليل من العلل، لكن كل واحدة منها منفتحة على التغيير، أو على الأقل، على الكفاح في سبيل التغيير. ما كنت أريد أن أحيا بمجتمع آخر، مرتاح أكثر. الإسرائيليون هم شعب يحب الحل. أما حكومتهم فهي قصة أخرى.

في 7 أكتوبر وقعت إسرائيل في حفرة عميقة. لا مقدار للفقدان، للضرر، للثمن الذي جباه ذاك اليوم الواحد إياه وسيجبيه منا، في المدى القصير وفي المدى البعيد.

منذ ذاك اليوم ونحن نقف في أسفل الحفرة ونسأل الكثير من الأسئلة: كم وقعنا، لماذا وقعنا؟ أين يوجد العدو الذي أوقعنا وكيف سنبيده، حتى آخر مخربيه. فكل هذه أسئلة مهمة، وجيهة، لكنها تدفعنا لأن ندحر جانباً السؤال المهم حقاً: كيف الخروج من الحفرة.

الخروج من الحفرة معناه إعادة المخطوفين، ترميم البلدات التي دمرت والأمن وإحساس الأمن لدى السكان في الجنوب وفي الشمال، تسريح رجال الاحتياط إلى بيوتهم ومحاولة إنهاء الحرب. ليس تحدياً بسيطاً: فهو يتطلب حيوية، مبادرة، تفكيراً من خارج الصندوق وأساسا الشجاعة، المزايا التي توجد لدى إسرائيليين من كل أطراف الطيف ولا توجد، لأسفي، في الحكومة بتركيبتها الحالية.

دنيس هيلي كان وزير الدفاع في بريطانيا في الستينيات من القرن الماضي. منح العالم مشورة قصيرة وصائبة لإدارة الأزمات: «عندما تكون في حفرة كف عن الحفر». خسارة أن المؤتمنين على إدارة الحرب في إسرائيل لا يستمعون لدنيس هيلي.

منذ ثلاثة أشهر ونحن نسمع بشائر عن إبادة حماس، هزيمة حماس، تصفية حماس. لشدة الأسفل، هذه لا تعكس الواقع. من ناحية عسكرية صرفة توجد إنجازات مبهرة في التنسيق بين الأذرع وفي استخدام القوة، لكن بينها وبين إبادة حماس المسافة واسعة.

لقد خلق نتنياهو توقعات لا سبيل لتحقيقها، وهكذا فرض علينا حرباً لا نهاية لها. وحتى الهدف الأكثر تواضعاً، تفكيك حماس، يتطلب تكييفاً للتوقعات. كل نفق ينكشف ويفجر في قطاع غزة هو بشرى طيبة، لكن تفجير نفق لا يبيد عموم القدرات العسكرية والسلطوية. كان يكفي تطهير غزة وبناتها وقاطع على طول الحدود.

في الأسابيع الثلاثة الأخيرة، لا تغير الحرب الواقع. فهي تكلف حياة المقاتلين، تزيد خطر الكارثة الإنسانية التي ستكون إسرائيل مسؤولة عنها، تضر إسرائيل في العالم ولا تقربنا من النصر الذي ليس موجوداً. حتى لو صفي السنوار أو ضيف أو كلاهما معاً، فإن نتائج الحرب لن تتغير. فيوجد بدائل لهما.

إن تداعيات ضربة 7 أكتوبر، تتطلب تفكيراً متجدداً ليس فقط بالنسبة لحماس، لحزب الله وللسلطة الفلسطينية. تتطلب تفكيراً متجدداً أيضاً بالنسبة لإيران. هناك، في إيران، يبدأ الإخفاق العظيم. من شريك في صفقات سرية، حتى في عصر آيات الله، تحولت إيران إلى عدو عديد الأذرع وإلى تهديد وجودي.

تعرف إسرائيل كيف تلذع الإيرانيين في عمليات سرية. هذه العمليات لا تبطئ تقدم إيران إلى القنبلة ولا تمنعها من أن تضربنا بوساطة وكلائها من البحر الأحمر حتى المطلة. لعله حان الوقت للاعتراف بالفشل وتجربة سياسة أخرى.

الصفقة التي يمكن لحماس أن تقترحها صعبة جداً على الهضم. ليس الجميع مقابل الجميع، كما عدلني مطلع ما، بل الجميع مقابل حماس.

بكلمات أخرى، الشرط الذي يطرحه السنوار لتحرير المخطوفين ليس فقط الوقف التام للحرب وتحرير آلاف المخربين من السجن بل وأيضاً استمرار حكمه في قطاع غزة.

من ناحية إسرائيل هذه هزيمة لا يوجد ما هو أكثر إهانة منها، هزيمة مطلقة. فقط زعيم إرهاب واثق جداً بقوته أو، كبديل، مجنون تماماً، يمكنه أن يطرح مثل هذا الشرط. هذا رهيب؟ نعم، هذا رهيب. هل صحيح قبول هذا؟ يحتمل أن نعم، لأن للفشل يوجد ثمن؛ لأن موت المخطوفين في أسر حماس سيكون وصمة لا تمحى على ضمير المجتمع الإسرائيلي، على وحدة

صفوفه؛ لأننا لسنا جاهزين في هذه اللحظة لفتح جبهة في الشمال؛ لأننا متعلقون بأميركا. الحساب مع حماس سيضطر لأن يتأجل في اللحظة التي يخرق فيها السنوار الاتفاق الذي سيتحقق. هذه المرة، ينبغي الأمل، سيكون الجيش الإسرائيلي مستعداً.

* * *

هآرتس : الإدارة الفلسطينية لغزة تصيب «استراتيجية نتنياهو» في مَقتل

بقلم تسفي برئيل

دون تصريحات علنية ودون بيانات رسمية، رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس التقى أمس مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من أجل "تنسيق المواقف قبل اللقاءات مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن."
حسب التقارير من القاهرة فقد تناقشا في الوضع في القطاع واتفقا على الرفض بصورة قاطعة لهجرة الفلسطينيين إلى خارج القطاع. في نفس المناسبة هنأ محمود عباس السيسي على فوزه في الانتخابات الرئاسية في الشهر الماضي وتمنى له النجاح في مهمته. ومن أجل هذا الاتفاق لم يكن على محمود عباس ابن الـ 88 سنة أن يكلف نفسه عناء السفر إلى مصر. لقد كانت تكفي مكالمة هاتفية وحتى بيان في الواتس اب. مصر ليست بحاجة إلى الدعم من عباس كي ترفض أي فكرة، إسرائيلية أو أميركية، تقول إن عليها أن تستوعب مئات آلاف سكان غزة على أراضيها. والسيسي أوضح في السابق بكل الصيغ الممكنة أنه يفضل ألا تطرح على مسامعه هذه الفكرة.
مصر ستواصل مساعدة سكان غزة، التي ترسل إليهم قوافل الغذاء كل يوم، من قبلها أو التي تصل من دول أخرى عبر المطار في العريش. هي ستكون مستعدة للمشاركة في إعمار غزة ومواصلة الوساطة في صفقة المخطوفين، طالما كانت صفقات كهذه؛ لكن لن يمر أي فلسطيني عدا المرضى والمصابين ومن لديهم الجنسية المصرية من القطاع إلى أراضيها.
لقد كان للرئيسين شأن مستعجل آخر للانشغال به وهو إدارة غزة. على المدى القريب وربما الآني – إزاء الضغط الأميركي من أجل السماح بعودة حوالى مليون غزي هاجروا من شمال القطاع، إلى بيوتهم – تظهر حاجة ملحة لتشكيل أجهزة مدنية كي تعالج الاحتياجات الضرورية للعائدين؛ مثلاً، إقامة مساكن متنقلة أو وضع خيام.
معظم المباني في الشمال تم تدميرها وهناك حاجة لإعادة إقامة بنى تحتية حيوية منها شبكة المياه والمولدات وبعد ذلك ربط بشبكة كهرباء ما، أيضا إعادة ترميم الخدمات الصحية على الفور.
لا يوجد لحكومة إسرائيل في هذه الأثناء أي خطة حول الطريقة التي ستتم فيها إدارة عودة حوالى مليون شخص إلى أماكن سكنهم السابقة، ولا يوجد أي قرار حول من سيدير المنطقة التي ستبقى تحت السيادة الأمنية للجيش الإسرائيلي.
هذه ليست فقط مسألة تقنية. فأي قرار سيتم اتخاذه في هذا الشأن، حتى لو اعتبر "ترتيباً مؤقتاً"، يمكن أن يتحول إلى ترتيب دائم، حتى لو لم يعتبر هكذا.
في القطاع تعمل في الواقع تنظيمات محلية ولجان للأحياء تهتم بتوزيع المواد الغذائية التي تصل في قوافل المساعدات الإنسانية؛ لكن لا يوجد لها أي أدوات أو قدرة على إدارة المدن أو عدد كبير من السكان مثلما في شمال القطاع. لذلك، مطلوب تنسيق معقد، سواء مع مصر أو مع الدول المانحة الأخرى أو مع إسرائيل التي ستحتفظ بصلاحية إعطاء المصادقة على أي نشاطات مدنية تجري في القطاع.
هذه الأجهزة المحلية ستكون بحاجة إلى قوة حماية، الشرطة والحفاظ على النظام، حتى لو من أجل منع المواجهات التي يمكن

أن تنشأ بين المواطنين على الأراضي والسيطرة على المباني التي بقيت أو على الأنقاض.
التجربة من أحداث مشابهة حدثت في دول أخرى مثل العراق وسورية، تعلم أن قوة الحماية مطلوبة للتعامل مع العصابات المحلية التي أثناء الحرب سيطرت على الممتلكات وفرضت الرعب على الأحياء السكنية وتصادمت مع السلطة الحاكمة.
في غزة لا توجد في هذه الأثناء سلطة مركزية، سواء شرطة أو مراقبون أو منظمون. وحتى إذا وجدت إسرائيل منظمات فلسطينية مدنية توافق على التعاون معها في إدارة منظومة إعادة الإعمار الأولية فهي ستضطر إلى أن تكون أيضاً هي الشرطي المحلي الذي سيهتم بأمنهم.

لا يوجد تمويل مع الاحتلال
رؤساء مدن، مخاتير وأصحاب مناصب إدارية أخرى، جميعهم كانوا من رجال حماس أو على الأقل أشخاصا حتى لو لم يكونوا مؤيدين لأيديولوجيا حماس إلا أنه كان عليهم أن يظهروا الإخلاص كي يتمكنوا من الحفاظ على مناصبهم.
إذا كانت إسرائيل تنوي "تطهير" غزة من وجود حماس، عسكرياً ومدنياً بالطبع، فإنه يجب عليها القيام بعملية تمشيط وغربلة كل جهاز، تنظيم أو مؤسسة، سيتعين عليهم إدارة القطاع. يعيش في القطاع آلاف الموظفين الذين كانوا يحصلون على رواتبهم من السلطة الفلسطينية، على الأقل حتى الفترة التي قررت فيها إسرائيل خصم أموال الضريبة للسلطة، المبلغ المقدر الذي تحوله رام الله لدفع رواتبهم، وتمويل جزء من الخدمات العامة في القطاع مثل الصحة والمياه والكهرباء.
هؤلاء الموظفون يمكنهم في الحقيقة شغل عدد من المناصب والوظائف التي شغلها موظفو حماس، لكن حتى الآن ستبقى فجوة كبيرة بين الاحتياجات والعرض المهني. عندما سيعود هؤلاء إلى أماكن عملهم فإن إسرائيل ستضطر إلى التقرير من الذي سيمول وكيف نشاطات عشرات آلاف الموظفين.
في الوضع الذي فيه إسرائيل هي القوة الحاكمة في القطاع، حتى لو لم تكن تعتبر وجودها في القطاع كاحتلال بل كمقاتلة ضد حماس، فمشكوك فيه أن يتم العثور على مصدر تمويل دولي أو عربي ثابت ويستطيع، يوافق على إعفاء اسرائيل من العبء الاقتصادي لإدارة القطاع. هذا التمويل يمكن أن يكون ممكناً فقط إذا سيطر على غزة نظام حكم فلسطيني.
في هذه القضية يوجد للإدارة الأميركية موقف واضح: "سلطة فلسطينية محدثة"، هي الجسم الذي يجب ويمكنه تحمل المسؤولية عن ذلك. أيضاً يوجد لإسرائيل موقف حازم بهذا الشأن.
فأي سلطة فلسطينية، محدثة، مجددة، محسنة أو مصقولة، لن تدخل إلى القطاع. هذا لا يعتبر رفضاً لأسباب أمنية تنبع من اعتبار السلطة الحالية "مؤيدة للإرهاب" أو منظمة إرهابية كما يعتبرها بعض أعضاء الحكومة وحتى رئيسها.
وسيطرة أي سلطة فلسطينية، مهما كانت نقية، في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، ولها تأثير واضح في شرق القدس أيضاً، يعني أنه للمرة الأولى منذ العام 2007 لفلسطين قيادة واحدة تمثل كل أجزاء الدولة التي تنوي أن تكون.
المعنى هو الانهيار الكامل للاستراتيجية التي أوجدها بنيامين نتنياهو لوقف كل عملية سياسية، التي تفيد بأنه طالما أنه لا يوجد تمثيل فلسطيني موحد ومعترف به وسيطرة فلسطينية كاملة على كل مناطق الدولة المستقبلية فإنه لا يوجد ما نجري المفاوضات حوله.
حماس خدمت بشكل جيد هذه الاستراتيجية، التي من أجلها تمت صياغة أيضاً المفهوم المشوه الذي يقول إن تحويل الأموال لحماس هو الذي سيجلب الهدوء. وعندما تتوقف حماس عن حكم القطاع بشكل نهائي فسيختفي أيضاً الشريك الاستراتيجي لنتنياهو. وسيبقى فقط التهديد الفظيع الذي يقول إنه في ظل السلطة الفلسطينية، الحالية أو المحدثة، لن تستطيع إسرائيل استخدام ذريعة عدم وجود تمثيل كملاذ من أي عملية سياسية في المستقبل.

يبدو أن هذا هو مفترق الطرق الذي مطلوب فيه تدخل الولايات المتحدة من أجل تحديد الشروط التي ستجعل السلطة الفلسطينية مشروعة من أجل إدارة القطاع؛ وما هي طلبات الفلسطينيين التي هي مستعدة لتنفيذها لهذا الغرض. مثلاً، عقد مؤتمر دولي لمناقشة قضية حل الدولتين. لكن إغلاق هذه الدائرة ما زال بعيداً.

حول هذا الأمر تركزت محادثات السيسي مع عباس أمس. الحديث يدور عن ضرورة تشكيل مبنى معقد يستند إلى طبقتين. في الطبقة الأولى سيتم تشكيل م.ت.ف موسعة ومحدثة، يكون فيها أعضاء من جميع التنظيمات الفلسطينية، ضمن ذلك حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى. المعنى هو أن تكون تنظيم أعلى كل مركباته تعترف بالقرارات الدولية والاتفاقات التي وقعتها م.ت.ف "القديمة" مع إسرائيل؛ من بينها اتفاقات أوسلو.

من داخل هذا الجسم الموسع ستولد سلطة فلسطينية لا تضم أعضاء حماس أو الجهاد الإسلامي، والأعضاء فيها سيعتبرون تكنوقراط غير حزبيين.

هذه كانت النظرية التي استخدمها السيسي عندما عرض خطة المراحل الثلاثة لإنهاء الحرب في قطاع غزة. ولكن في هذه الأثناء تم شطب منها حسب طلب من عباس البند الذي يتناول تشكيل حكومة خبراء. ومن دون ذلك تصعب رؤية كيف سيتم تشكيل سلطة فلسطينية متفق عليها حسب الخطة الأميركية، التي هي أيضاً ما زالت تعاني من الغموض الكبير.

* * *

هآرتس: تقديرات إسرائيلية: ليس بالضرورة أن تصدر "لاهاي" أمراً بوقف "فوري" لإطلاق النار

بقلم حن معنيت وميخائيل هاوزر طوف

ترجمة: صحيفة القدس العربي

تقدر مصادر في وزارة العدل أن محكمة العدل الدولية قد تصدر أمراً مؤقتاً ضد إسرائيل، دون أن تأمر بوقف مطلق لإطلاق النار. القانونيون الذين تحدثوا مع الصحيفة أوضحوا بأنه في الجلسات التي سيتم عقدها اليوم (الخميس) وفي الغد، حول الالتماس الذي قدمته جنوب إفريقيا، ربما تصدر المحكمة أمراً لإسرائيل بالسماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وتشكيل لجنة تحقيق محايدة أو السماح بعودة الفلسطينيين إلى شمال القطاع.

الجلسة التي ستبدأ اليوم، ستتناول مسألة: في إطار الظروف القائمة اليوم هل هناك إمكانية لتنفيذ إبادة جماعية في غزة؟ ستدعي جنوب إفريقيا، استناداً إلى تصريحات كثيرة لأعضاء في الكنيست ووزراء، بأن إسرائيل تنوي ارتكاب إبادة شعب في القطاع. وستطلب من المحكمة إصدار أمر مؤقت فوري يقضي بوقف القتال.

حسب مصادر في وزارة العدل، ثمة احتمالية حقيقية أن تستجيب "لاهاي" لطلب المدعية وتصدر أمراً مؤقتاً ما، وسبب ذلك أن مستوى الأدلة المطلوب من جنوب إفريقيا تقديمه في المرحلة الحالية من الإجراءات القانونية هو مستوى متدن نسبياً.

للحصول على ما تريد، يجب على الدولة المدعية إقناع 9 قضاة على الأقل من بين الـ 17 قاضياً بأن إسرائيل ترتكب في القطاع أعمالاً قد ينطبق عليها تعريف إبادة شعب، وأن هناك إلحاحية لوقفها. الأمر المؤقت الذي ستصدره محكمة العدل الدولية هو في الحقيقة أمر تصريحي، لكن عملياً يلزم إسرائيل، هذا على خلفية أن إسرائيل وقعت على ميثاق منع إبادة شعب، الذي بقوته يتم إجراء هذه المحاكمة.

إذا لم تعمل إسرائيل طبقًا لتعليمات هذا الأمر، فربما يحاول مجلس الأمن فرض أوامره عليها. باستثناء ذلك، فإن إصدار الأمر قد يشكل قاعدة لفرض عقوبات على الدولة وعلى شركات إسرائيلية وحتى قبول الرواية التاريخية التي تفيد بأن

إسرائيل ارتكبت أعمالاً تعتبر إبادة جماعية.
حسب أقوال الدكتور روعي شاندورف، الذي كان نائب المستشار القانوني للحكومة في قضايا القانون الدولي، فإن "نطاق احتمالية إصدار أمر مؤقت من قبل محكمة لاهاي كبير. يمكن للمحكمة أن ترفض طلب جنوب إفريقيا، أو في المقابل تستجيب له بالكامل، وتصدر أمراً بوقف القتال. ولكن الأرجح كما أرى، هو اختيار المحكمة طريقاً وسطاً وإصدار أمر محدد أكثر، مثل أمر يأمر إسرائيل بالعمل حسب قوانين الحرب وضمان إدخال المساعدات الإنسانية والتحقيق في التصريحات الشاذة".
النقاش في طلب إصدار أمر مؤقت ضد إسرائيل سيستغرق ساعتين كل يوم. اليوم ستدعي جنوب إفريقيا، وفي الغد سترد إسرائيل، التي يمثلها مالكولم شو، الخبير البريطاني في القانون الدولي. صيغ خط دفاع إسرائيل في وزارتي العدل والخارجية بالتعاون مع رجال قانون متخصصين. سيكون إلى جانب شو طاقم إسرائيلي من القسم الدولي في وزارة العدل في النيابة العامة، وعلى رأسه الدكتور غيل – عاد نوعم، نائب المستشارة القانونية في شؤون القانون الدولي، وعضو آخر في طاقم الدفاع هو المستشار القانوني في وزارة الخارجية، طل بكار.
وستنضم للنقاش في لاهاي الدكتورة شيلي افيف يني، المسؤولة عن مجال القضاء الدولي في هيئة عائلات المخطوفين. قررت وزارة الخارجية وورجال الهيئة إرسال ممثلين عن بعض العائلات إلى لاهاي. هذا الصباح، من المخطط إجراء اعتصام تضامن خارج المحكمة مع إسرائيل والمخطوفين بمشاركة أبناء عائلاتهم، من بينهم داني ميران، والد عمري ميران من "ناحل عوز"؛ وإيلاه وأفرات يهلومي، شقيقات إيهود يهلومي ويوفال دينتسغ، ابن اليكس دينتسغ.
في محكمة العدل الدولية 15 قاضياً، يعكسون تنوعاً جغرافياً وسيمثلون أساليب قضائية مختلفة. إضافة إلى ذلك، سيشغل رئيس المحكمة العليا السابق البروفيسور اهارون براك، ونظيره من جنوب إفريقيا سيشغلان، دور قاضيين في الالتماس المقدم ضد إسرائيل. سيمثل براك موقف الدولة، وربما يكتب هو القرار الذي سيدحض ادعاءات جنوب إفريقيا.

الجمعية العمومية ومجلس الأمن هم من ينتخبون القضاة الدائمون في لاهاي. رئيسة المحكمة هي القاضية الأمريكية جوان دونهيو، التي تتولى هذا المنصب منذ شباط 2021. نائبها هو القاضي كيرل جبورجيان من روسيا، الذي يتولى منصب قاض في المحكمة منذ 2015. يضاف إليهما قضاة من المغرب وفرنسا والصومال وسلوفاكيا والصين وأوغندا والهند وجمايكا ولبنان وألمانيا والبرازيل وأستراليا واليابان.
في ظل الإجراءات الدائرة في لاهاي، أعلنت المستشارة القانونية أول أمس نيتها فحص عدة تصريحات متطرفة بشكل قانوني لشخصيات إسرائيلية رفيعة دعت في الفترة الأخيرة إلى مس محظور بالأبرياء في قطاع غزة. في بيان مشترك نشرته هي والمدعي العام للدولة عميت ايسمان، طلبا توضيح ما هو مفهوم ضمناً، وكتبا أن "دولة إسرائيل، وضمن ذلك أجهزة الأمن، ملزمة بالعمل حسب مبادئ القانون الدولي وقوانين الحرب. والتصريحات التي يمكن أن تدعو، ضمن أمور أخرى، إلى المس بالمدنيين غير المتورطين بشكل متعمد، تعارض السياسة المتبعة، وربما تكون جرائم جنائية، بما في ذلك جريمة التحريض".
وقالت مصادر مطلعة على الفحص الذي أجرته المستشارة القانونية، للصحيفة، إنها تفحص تصريحات وزير التراث عميحاي إلياهو الذي قال إنه لا يستبعد إلقاء قنبلة نووية على غزة، وتصريحات وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، مثل "لو كان في غزة 100 – 200 ألف عربي وليس 2 مليون، فإن أي نقاش عن اليوم التالي سيكون مختلفاً". بارك قانوني رفيع إعلان المستشارة القانونية بهراف ميارا، لكنه أشار إلى أنها "تحاول القيام بقليل من التحسينات التي تدل على فشلها في معالجة التحريض بشكل كاف على المس بالأبرياء".

حسب الدكتورة تمار مجدو، الخبيرة في القانون الدولي، ربما تعتبر "لاهاي" بعض التصريحات جريمة تحريض على الإبادة الجماعية. "التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية يعد مخالفة مستقلة يمكن تحققها بمجرد التصريح، حتى لو لم تؤد إلى الفعل". مع ذلك، قالت مجدو "الاختبار القانوني هو فحص التصريح في سياقه، والسؤال: هل معقول أن يفهم السامعون هذا التصريح وبأنه موجه للقيام بإبادة جماعية؟".

وأضافت مجدو بأن إسرائيل ستضطر إلى إقناع القضاة بحقها في الدفاع عن النفس في كل ما يتعلق بطلب جنوب إفريقيا وقف القتال في القطاع. هذا الحق حسب قولها، هو "الدعامة الأساسية للنظام القانوني الدولي. لذا، ستكون كما يبدو في مركز الادعاء. مع ذلك، من المرجح رؤية أمر مؤقت ما، حتى لو كان أمراً يأمر إسرائيل بالسماح بإدخال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين".

وقالت أيضاً إنه في أثناء مناقشة الالتماس، يجب على إسرائيل أن تثبت أن نشاطاتها في القطاع تتساوق مع هدف الدفاع، وأنها تنسجم مع قوانين الحرب. وعليها أيضاً الإظهار بأن أي انحراف عن القانون يتم التحقيق فيه، وأن المسؤولين سيقدمون للمحاكمة. "حقيقة أن الجيش الإسرائيلي طلب من السكان إخلاء مناطق القتال وفتح ممرات إنسانية وسمح بإدخال المساعدات، كل ذلك سيكون له أهمية في ادعاء إسرائيل". وقال قانوني آخر إن "نصف القضاة في محكمة العدل الدولية جاؤوا مع "بطاقة من البيت". لذا، يجب أن تكون جهود إسرائيل أيضاً في الساحة السياسية أمام دولهم". وحسب قوله "سلوك إسرائيل المهني جيد جداً حتى الآن، لكن هذا لا يضمن نتيجة جيدة".

* * *

إسرائيل اليوم: محام في "الجنايات الدولية": إثبات نية الإبادة الجماعية "صعب جداً"

بقلم نيك كاوفمان

محكمة العدل الدولية في لاهاي هي هيئة في الأمم المتحدة، ولكل دولة في الأمم المتحدة مكانة أمامها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحكمة تسوي النزاعات بين الدول فقط؛ فلا صلاحيات لها لتقديم الأشخاص إلى محكمة جنائية ولا تصدر أوامر اعتقال. الإجراء الذي يبدأ اليوم يتاح عقب توقيع إسرائيل وجنوب إفريقيا على ميثاق منع الإبادة الجماعية من العام 1948. في أثناء المداولات، ستطلب جنوب إفريقيا أمراً احترازياً يأمر إسرائيل ضمن أمور أخرى بوقف القتال في غزة والامتناع عن اتخاذ خطوات ضد السكان الغزيين فيها، ما يؤدي إلى "الإبادة الجماعية". لن تحسم المحكمة في هذه المرحلة في المسألة المركزية حول هل ارتكبت إسرائيل إبادة جماعية أم لا. هذه مسألة تحسم بعد بضع سنوات إثر تقديم حجج مفصلة خطياً. الأمر المطلوب يفترض به أن يحفظ حقوق سكان غزة كي لا يكونوا "مبادين" قبل إصدار قرار المحكمة النهائي.

فاعلية المحكمة منوطة بالتعاون بين طرفي الإجراء. عندما يتفق الطرفان على أن تكون المحكمة بمثابة محكم كقاعدة يحترمان القرار. لكن عندما تجر دولة ما أمام المحكمة رغم أنفها وبقوة التزامها بميثاق متعدد الأطراف، فثمة احتمال ألا يحترم الطرف الخاسر قرار المحكمة. السبيل الوحيد لفرض قرار المحكمة هو استخدام القوة العسكرية، وعندها فقط، بعد قرار مجلس الأمن. ولما كانت الإدارة الأمريكية أعربت عن رأيها في أن التماس جنوب إفريقيا لا أساس قانونياً له، فالافتراض إذاً أنها ستحمي إسرائيل في مجلس الأمن، سواء من خلال منع التصويت أو باستخدام الفيتو.

إذا تجاهلت إسرائيل الأمر الذي يأمرها بوقف القتال قد يزيد هذا عزلتها بين الشعوب ويؤثر على علاقاتها الخارجية. وإذا ما تقرر، بعد بضع سنوات، بأن إسرائيل اتخذت سياسة إبادة جماعية، فمن شأن هذا أن يحرك المدعي العام في محكمة الجنايات الدولة للنظر في إصدار أوامر اعتقال ضد شخصيات إسرائيلية على هذه التهمة.

اختيار أهرون باراك – ممتاز

في السنوات الأخيرة، كان أمام المحكمة ملفان آخران عنيا بمسألة الإبادة الجماعية: الأول هو الملف الذي رفعته غامبيا ضد ميانمار لحماية أبناء الروهينجا، والثاني هو الملف الذي رفعته أوكرانيا ضد روسيا لمناكفة الرئيس بوتين الذي برر غزوه إلى منطقة الدونباس رغبة منه في منع الإبادة الجماعية. صدر في هذين الإجراءين أمران احترازيان ولا تزال المداولات جارية في جوهرهما.

على أي حال، ستتناول المداولات بالأساس تصريحات سياسيين إسرائيليين فيها، بزعم جنوب إفريقيا ما يكشف نية جينوسايدية. رغم الطبيعة البشعة لهذه التصريحات، يخيل أن معظمها قيل لاعتبارات شعبوية من أناس لا يشاركون في وضع سياسة القتال. إثبات نية جينوسايدية صعبة على نحو خاص، ويستدعي إرادة بقتل أناس ينتمون لمجموعة عرقية فقط بسبب انتمائهم لهذه المجموعة.

إن اختيار القاضي أهرون باراك يعد قراراً ممتازاً؛ فالقاضي باراك ذو سمعة عالمية، وستكون كتبه بالتأكيد معروفة لبضع من قضاة الهيئة. لا شك سينظر في رأيه بعناية شديدة بسبب مكانته المفضلة في الأكاديمية.

* * *

يديعوت أحرونوت: للولايات المتحدة: لا حل "أخلاقياً" سوى الضغط على مصر لاستقبال لاجئي غزة

بقلم د. يحيئيل لايتر

حسب منشورات في وسائل الإعلام، الولايات المتحدة تضغط على إسرائيل لإنهاء الحرب في غزة حتى قبل هزيمة حماس. ضغط خارجي ينضم إلى ضغط داخلي يطلقه عدد من الألوية في الاحتياط ممن يدعون بأن القضاء على حكم حماس ليس هدفاً واقعياً لأنه "لا يمكن إبادة فكرة". من ناحية منطقية، هذه حجة تبرر موقف الأمريكيين. فإذا كان لا يمكن إبادة حماس بشكل كامل، لذا لا يجب مواصلة محاولة تحقيق الهدف الذي قرره "كابينت الحرب". ومثلما في ماضينا غير البعيد، فإن خليط الضغط الخارجي والداخلي قد يلحق ضرراً أمنياً هائلاً بدولة إسرائيل. "كابينت الحرب" الذي لا يتحرك حالياً عن هدف تصفية حماس محق وجدير بتعزيز قدرته على صد الضغوط.

الضغوط من الداخل: الذين يدعون بتعذر القضاء على فكرة مخطئون؛ فالنازية لا تزال موجودة في عقول شوهاء في أماكن كثيرة في العالم، بل ثمة نشاط "إنترنتي" متفرع لمنظمات فاشية بشعة تدفع قدماً بالكراهية والشر بين الناس وبين الشعوب. الرئيس المصري السيسي مثلاً قمع الإخوان المسلمين في مصر ليس بالمال القطري: فقد حبس من لم يصفّه، وفصل أعضاء المنظمة عن مناصب الحكم والمرجعية الجماهيرية. كما أن حاكم الإمارات محمد بن زايد عمل بشكل مشابه بعد محاولة الانقلاب في الربيع العربي في 2011. إذا أراد غزي ما بتكرار فظائع 7 أكتوبر، فليحلم، لن نأخذ هذا منه. لكننا سنأخذ قوة تنفيذ حلمه. أي فكرة إجرامية يقضى عليها بفصل الفكرة عن القوة السياسية والعسكرية. وهذا لا يتم إلا بالقوة (الاستثناء

الوحيد في التاريخ هو عودة صهيون، الفكرة اليهودية التي كانت بدون قوة سياسية وعسكرية على مدى ألفي سنة، ومع ذلك نجت).

الضغوط من الخارج: أمن إسرائيل هو مصلحة من المصالح الأهم للأمريكيين، لكنه المصلحة الوحيدة لإسرائيل. وعليه، ظهرت مفترقات بيننا اضطر فيها رؤساء وزراء إسرائيل لقول "لا" حين أرادت واشنطن سماع "نعم". هذا يحصل في الدبلوماسية، بين دول صديقة للغاية. واضح للأمريكيين بأن المنطقة تتحرك بسرعة نحو مواجهات عسكرية واسعة النطاق. ما كان يفترض أن يكون بعد تفكك الاتحاد السوفياتي نهاية التاريخ، مع عالم أحادي القطب تكون فيه أمريكا رائدة الدمقرطة العالمية، تبين أنه وقفة تاريخية. العالم آخذ في الالتزام مرة أخرى إلى عالم ثنائي القطب (على الأقل)، بين أمريكا ضعيفة أمام محور مناهض لأمريكا تتعزز قوته برئاسة إيران وأقمارها بإسناد روسي وصيني. إذا حصلت إيران على سلاح نووي، فإن عدم الاستقرار الذي تتسبب به اليوم من خلال وكلائها الإرهابيين سيبدو مقدمة لما ينتظرنا. أمريكا تدرك هذا جيداً. لكن هذه سنة انتخابات، والأمر الأخير الذي يعنى به الديمقراطيون الحاكمون هو حرب بمشاركة أمريكية. من الأفضل بتقديرهم السياسي، تأجيل المواجهة المقتربة ودحرجتها إلى عتبة الإدارة التالية. مطالبة إسرائيل الانتقال إلى قتال بقوى منخفضة وعدم القضاء على حماس تقبع اليوم في حملة الانتخابات الأمريكية.

قد نفهم رجال الإدارة، لكن على إسرائيل ألا تقبل هذا. الضغط الأمريكي أمر جيد حين يوجه إلى المكان والزمان الصحيحين، فهو يؤشر إلى قوة أمريكية مطلوبة للاستقرار العالمي. الضغط، إذن، يجب أن يوجه إلى الدول العربية المعتدلة، المناهضة لإيران التي تفضل الجلوس جانباً والاستماع إلى النقد الموجه لإسرائيل دون أن تحرك إصبعاً لمساعدة سكان غزة.

ضغط أمريكي؟ هذا ما يجب أن يكون قبل أي شيء على مصر، الدولة الوحيدة في العالم التي تمنع دخول لاجئين إلى أراضيها. هذا هو الصوت الذي يجب أن ينطلق من إسرائيل: صوت منطقي وأخلاقي كان يجب أن ينطلق منذ زمن بعيد.

* * *

هآرتس: عباس يطلب "دولة" وبلينكن يرد: "خطوات ملموسة"... ماذا قالت السعودية؟

بقلم تسفي برئيل

"لن يحدث تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة"، قال أمس السفير السعودي في بريطانيا، الأمير خالد بن بندر. وفي مقابلة مع "بي.بي.سي"، أوضح السفير: "لا يمكننا التعايش مع إسرائيل بدون إقامة الدولة الفلسطينية". هذه الأقوال لابن رئيس المخابرات السعودية السابق تعكس انعطافة في موقف السعودية منذ اندلاع الحرب في غزة، وتم تجميد المحادثات حول التطبيع بين الدولتين. تم تجميدها، ولكن لم يتم إلغاؤها، كما أشار في هذا الأسبوع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، الذي قال عقب زيارته للسعودية إنه "لاحظ وجود فرصة لشبكة علاقات أفضل بين إسرائيل ودول المنطقة".

الصيغة التي كانت حتى اندلاع الحرب قاعدة لتطبيع العلاقات بين الدولتين، ارتكزت إلى ثلاثة أسس: المصادقة الأمريكية على المشروع النووي في السعودية؛ وحلف دفاع بين الدولتين؛ وتفاهمات حول "تحسين ظروف حياة الفلسطينيين"، فيما صاغ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الأساس الثالث بصورة أقل إلزاماً. "آمل أن اتفاق التطبيع مع إسرائيل سيدفع قدماً بتحسين ظروف حياة الفلسطينيين"، قال في مقابلة مع "فوكس نيوز". "التحسين لا يعني الدولة الفلسطينية المستقلة"،

و"الأمل في التحسين" لا يعتبر خطة عمل سياسية"، و"شرط الفلسطينيين في موقف السعودية ظهر في حينه كشرط يسعى بالإجمال إلى وضع إشارة "في" قرب "القضية الفلسطينية". أما الآن فالحديث يدور عن سياسة تلزم واشنطن وإسرائيل والفلسطينيين بطرح خطة واقعية. وحتى لو لم يتم استكمالها في الفترة القريبة فستكون البداية لاستراتيجية سياسية جديدة.

السعودية لا تنوي في هذه المرحلة أن تكون مشاركة في صياغة هذه الخطة. "هذا نقاش يجب أن يكون بين إسرائيل والفلسطينيين"، قال ابن بندر. ولكن عندما سئل إذا كان بالإمكان مشاركة حماس في تشكيلة الحكومة الجديدة، لم يرفض هذه الفكرة بالكامل، وقال: "هذا يحتاج إلى التفكير والعمل الكثير. في أيرلندا مثلاً، يعترف بالحزب الأكبر رغم أن الكثير من أعضائه اعتبروا إرهابيين من قبل".

السعودية ليست عضوة في نادي مشجعي حماس في الشرق الأوسط، بل شريكة كاملة في نضال مصر والإمارات ضد حركة الإخوان المسلمين وأحفادها، من بينها حماس والحركات الدينية الوطنية الأخرى في الشرق الأوسط. ولكنها تدرك جيداً الحوار السياسي في م.ت.ف، وبين م.ت.ف وحماس، حول مسألة "اليوم التالي". هذا حوار يسعى لإقامة م.ت.ف مجددة، وليس فقط سلطة فلسطينية "مجددة"، حسب طلب الرئيس الأمريكي.

الزعماء الفلسطينيون الذين يتسابقون على الوراثة، أوضحوا علناً أن حماس والتنظيمات الفلسطينية خارج م.ت.ف، مثل "الجهاد الإسلامي"، مضطرة لتكون جزءاً من المبنى التنظيمي الجديد. هذا المبنى ستنبثق منه السلطة الفلسطينية "المجددة" التي ستدير غزة بدعم من الولايات المتحدة. بدون هذه الشراكة، لا شرعية لأي سلطة فلسطينية أو أي جسم فلسطيني آخر سيطلب منه إدارة القطاع. بخصوص الفجوة في الرؤية السياسية بين طبيعة القيادة الفلسطينية الجديدة والحاجة إلى إيجاد حل لمسألة إدارة قطاع غزة، يحاول زعماء الدول العربية ذات العلاقة جسرها مع الولايات المتحدة.

في الأسبوع الماضي، تم بذل الجهود في السعي لتشكيل إطار عملي يدير الإدارة الفلسطينية في القطاع. الإثنين، سافر الرئيس محمود عباس في زيارة خاطفة إلى مصر لتنسيق المواقف مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قبل المحادثات مع بلينكن. أمس، التقى عباس مع بلينكن، وفي المساء هبط في الأردن لحضور قمة ثلاثية مع الملك عبد الله والرئيس السيسي. حسب التقارير في وسائل الإعلام العربية، كانت المحادثات بين عباس وبلينكن متوترة وغاضبة، وفيها طلب عباس الضغط على إسرائيل لتحرير أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية، جزء من هذه الأموال مخصص لدفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وجزء آخر يدفع لعائلات المخربين. وطلب عباس أيضاً وقف القتال على الفور، كما طلب تعهداً من أمريكا بأن لا تطرد إسرائيل سكان غزة من القطاع. وحصل بلينكن على مثل هذا التعهد من رئيس الحكومة نتنياهو، بل وعبر عن ذلك علنياً. هكذا، حول ذلك إلى التزام للولايات المتحدة نفسها، وليس للفلسطينيين والأردن ومصر فقط.

لكن من الواضح لجميع الأطراف أن تطبيق هذا التعهد يحتاج إلى إيجاد ظروف حياة معقولة لـ 2.3 مليون غزي؛ عودة سكان شمال القطاع إلى بيوتهم؛ والبدء في إعادة الإعمار والبناء لتخفيف ضائقة مخيفة قد تدفع السكان إلى اختراق الحدود نحو سيناء. إلى جانب جهود مبذولة لإيجاد ظروف حياة مناسبة، وحتى في الوضع الذي أصبح فيه معظم سكان القطاع بلا مأوى، فإن الإدارة الأمريكية تسعى لإقامة إطار الإدارة المدنية لليوم التالي للحرب، ونقل السيطرة المدنية لجسم فلسطيني.

مع ذلك، لم تصُغ الإدارة الأمريكية نفسها المعايير التي ستسمح بنقل السيطرة إلى الفلسطينيين. مثلاً، من غير الواضح ما يجب أن تشمل خطة "التجديد" للسلطة الفلسطينية كي تستطيع لعب هذا الدور في قطاع غزة، على الأقل أن تحصل على الدعم الأمريكي. هل سيطلب من محمود عباس ابن الـ 88 سنة، العمل فقط كرئيس رمزي وينقل صلاحية الحكم لرئيس الحكومة؟ هل سيتعين عليه ضخ "دماء جديدة" في السلطة؟ ماذا ستكون اختبارات الإدارة لهذه الحكومة؟ هل ستكون لهذه

السلطة "المحدثة"، إذا تم تشكيلها، ضمانات بتقديم مساعدات مالية كبيرة، أمريكية أو عربية؟
محمود عباس، كما أوضح لبلينكن وقبله للرئيس المصري، يعارض تشكيل حكومة خبراء أو حكومة تمثلها الولايات المتحدة. وقال إن أي حكومة سيتم تشكيلها على أساس إصلاحات إدارية وقانونية جديدة ستحتاج إلى موافقة م.ت.ف، الجهة التي وقعت على اتفاقات أوسلو التي أوجدت السلطة الفلسطينية. في هذه الأثناء، نشر بأن عباس طلب من الرئيس المصري عقد لقاء لرؤساء التنظيمات، بما في ذلك حماس و"الجهاد الإسلامي"، لمناقشة قضية تشكيلة م.ت.ف "الجديدة". من غير المعروف إذا كان السيسي ينوي مناقشة ذلك وإذا كانت حماس ستوافق في هذه المرة على تبني الشروط التي وضعها محمود عباس لانضمام حماس لـ م.ت.ف. وضمن هذه الشروط استعداد حماس للانتقال من الكفاح المسلح إلى "الكفاح غير العنيف" والاعتراف بجميع الاتفاقات التي وقعت عليها م.ت.ف، بما في ذلك اتفاق أوسلو الذي يعترف بدولة إسرائيل.
لكن حتى قبل الحديث عن طبيعة وشكل هذه السلطة، ثمة مطالب أساسية لمحمود عباس من الإدارة الأمريكية: وقف إطلاق النار، ثم البدء في نقاش حول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. في هذه النقطة الأخيرة، حصل على استجابة من الأمريكيين عندما أوضح له بلينكن بأنه "يؤيد خطوات ملموسة لإقامة الدولة الفلسطينية". ولكن يبدو أنه لم يتم بعد وضع القاموس السياسي الذي سيوضح ماذا قصد بـ"الخطوات الملموسة". هل ستكون واشنطن مستعدة لعقد مؤتمر دولي، مثلاً حسب نموذج مؤتمر مدريد، من أجل إظهار جديتها؟ هل تضمن بأن توافق الحكومة الإسرائيلية بالتركيبة الحالية، على المشاركة في مثل هذا المؤتمر؟
من غير السهل على الأمريكيين جعل إسرائيل تقدم تنازلات تكتيكية في مجال المساعدات الإنسانية أو حجم النشاطات العسكرية. وهم حتى الآن لا يعرفون متى وكيف ستسمح إسرائيل بعودة سكان شمال القطاع إلى بيوتهم أو الذين بقوا منهم. وستزداد الصعوبة عندما تحاول الولايات المتحدة الدفع قدماً بتفعيل سلطة فلسطينية في غزة. ربما تلزم المفاوضات السياسية الأمريكيين باتخاذ قرار استراتيجي، وهو مواجهة الحكومة الإسرائيلية.

* * *

معاريف: لقادة إسرائيل: أعيدوا المخطوفين بأي ثمن.. ولو بشروط السنوار

بقلم إيهود ياتوم

مر نحو 100 يوم وليلة منذ يوم "فرحة التوراة" في 7 أكتوبر الرهيب، الذي سيذكر يوم أسود من السواد في تاريخ الدولة. قتل في هذا اليوم نحو 1400 مواطن ورجال من قوات الأمن والنجدة، واختطف نحو 240 طفلاً مواطناً ومواطنة، وجنود ومجندات، وعاملات وعمال أجانب. اختطفوا إلى أنفاق بلا هواء، إلى المدينة التحتية في قطاع غزة، قرابة 100 يوم وليلة من الأسر وهم بين أياد وحشية. المخطوفات والمخطوفون يجتازون عذابات نفسية، وجوعاً، وتعذيباً، وإهانات وتحرشات جنسية. لا أدوية، أو أمل، ولا يعرفون ما يجري ويحصل على سطح الأرض.
منذ بضعة أشهر وأنا أعود وأكرر القول إنه يجب إعادة المخطوفين جميعاً. أولئك الذين في أسر حماس و"الجهاد الإسلامي" قبل 7 أكتوبر وأولئك الذين بعده، مقابل دفع ثمن مهما كان. وأكرر، أي ثمن مقابل تحريرهم.
لقد فشلت دولة إسرائيل فشلاً ذريعاً في الدفاع عن مواطنيها، وعليها إعادتهم إلى الديار فوراً. هذا واجبها الأخلاقي الحصري والأعلى، قبل أي هدف مهم وعادل من الأهداف التي حددتها الحكومة.
عندما أكتب "بأي ثمن" أقصد وجوب الاستجابة لكل مطالبة القتلة الوحشيين، حتى آخرها، حتى لو يعني انسحاب قواتنا إلى

حدود 6 أكتوبر وإعطاء إمكانية لمحمد ضيف ويحيى السنوار ومروان عيسى من قطاع غزة إلى مدينة لجوء مؤقتة. كما جرى مع ياسر عرفات عندما سمحت له إسرائيل بالصعود إلى سفينة بميناء بيروت ومغادرة لبنان دون إصابته بأذى.
عندما أقول بأي ثمن، أقصد تحرير كل السجناء الإرهابيين من السجون وأقبية التحقيق، الأحياء والأموات. أولئك الذين سجنوا قبل 7 أكتوبر وما بعده. هذا ثمن باهظ ولا سابقة له، لكنه واجبنا الأخلاقي، بعد الإخفاق الاستخباري والعسكري.
لقد أخفقت كل المنظومات العسكرية والسياسية. ولهذا يجب دفع الثمن. لن يتفق الكثيرون مع موقفي وسيطرحون الأسئلة، الصحيحة والمحقة، حول الثمن الباهظ الذي سبق أن دفعناه – مئات الجنود الذين سقطوا في ميدان المعركة.
آخرون سيسألون، أي رسالة نطلقها لأكثر أعدائنا وحشية؟ ستثور أسئلة كثيرة أخرى، هي أيضاً صحيحة ومحقة. وعلى هذا أجيب، وأفعل هذا بقلب مشطور: ببساطة، لا بديل آخر. علينا إنقاذ المخطوفين فوراً لأن الزمن ضيق جداً.
جربنا إعادتهم طوال 100 يوم وبكل الطرق، ولكن بنجاح جزئي. حققنا إنجازات مهمة، لكن زمن المخطوفين ينفد. يسألونني ماذا سيحصل بعد ذلك؟ وجوابي أن القضاء على حماس و"الجهاد الإسلامي" لم يكن على جدول الأعمال حتى السبت الأسود، وعليه فليس هذا هو الأمر الأهم في هذا الوقت.

ستعود قواتنا إلى حدودها، وسننتشر على حدود القطاع قبالة أرض تعلن كميدان نار داخل القطاع، بعرض بضع مئات الأمتار. كل من يدخل إليها يموت. هكذا نضمن أمن سكان غلاف غزة حين يعودون إلى الديار.
أدعو أصحاب القرار للتذكير بطريقة العمل التي أقترحها، رغم السابقة التي تخلقها. بهذه الطريقة نعيد قوتنا الأخلاقية وواجبنا لمواطني الدولة الذين تركوا لمصيرهم بسبب إخفاقنا العظيم.
أما بشأن الزعماء الوحشيين، كبار المخربين الذين هم أبناء موت: لن نسكت ولن نرتاح إلى أن تصلهم أيادينا في أرجاء العالم، في كل مكان يختبئون فيه. احتجنا 20 سنة للوصول إلى مرتكبي المذبحة في أولمبياد ميونخ. وهو ما سيكون مع قتلة 7 أكتوبر؛ سنصفي الحساب الدموي لاحقاً.

* * *

هآرتس: "يهودية من النهر إلى البحر".. هكذا يهدد سموتريتش دولة إسرائيل بأحلامه المسيحانية

يواصل وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش إثارة الحرب في الضفة الغربية. بينما تتطلع عيون العالم إلى غزة وإلى إمكانية تصعيد في الشمال، يواصل سموتريتش نثر رسائل استفزازية ويرفض تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية. مال لا تستحقه إسرائيل، بل ملزمة بتحويله حسب الاتفاقات.
لن يُسكت سموتريتش، لا طلبات بايدن، ولا زيارات بلينكن ولا دعوى في محكمة العدل الدولية، بل ولن تمنعه عن استغلال الحرب لتحقيق أحلامه المسيحانية في دولة يهودية وغير ديمقراطية من النهر حتى البحر.
قال بلينكن في نهاية زيارته إن نتنياهو أوضح له بأن إسرائيل لن تدفع الفلسطينيين بمغادرة قطاع غزة، ودعا إسرائيل لتحويل كل أموال ضرائب السلطة المخصصة لها. موضحاً أنها "مصلحة إسرائيلية". وعلى حد قوله، "هذه مداخيلهم، ويجب أن يحصلوا عليها. فهم يحتاجون لأن يدفعوا لرجالهم ويقدموا خدمات حيوية، بما في ذلك العمل الحيوي لقوات الأمن الفلسطينية التي تؤدي دوراً مهماً جداً في الحفاظ على استقرار الضفة".
لكن من هو بلينكن ومن هي الولايات المتحدة ليقولا لإسرائيل ما تفعله. "وزير الخارجية الأمريكي بلينكن، أهلاً وسهلاً في إسرائيل"، غرد زعيم المستوطنين المغرور، وأوضح: "لن نحول إلى السلطة شيكلاً يصل إلى عائلات النازيين في غزة، وسنعمل

على فتح بوابات غزة لهجرة طوعية للاجئين مثلما تعاملت الأسرة الدولية مع اللاجئين من سوريا وأوكرانيا".
سموتريتش لا يستخف بالأمريكيين فحسب، فهو في تصريحاته الخطيرة يتجاهل أيضاً تحذيرات صريحة من رئيس الأركان وضباط كبار من تدهور في الضفة. المستوى الأمني يشرح للمستوى السياسي بأن الضفة على شفا انفجار ويحذر من انتفاضة ثالثة بسبب الاضطراب عقب المصاعب الاقتصادية وعدم دخول العمال إلى إسرائيل. الجيش الإسرائيلي يفكر بإسرائيل بينما يتآمر سموتريتش لتوسيع المستوطنات، ويعرض إسرائيل للخطر. فهو يثير الحرب؛ جنوب إفريقيا تستخدم تصريحاته كي تنسب لإسرائيل نية ارتكاب جرائم حرب؛ وكل ما يقوله ويفعله يمس بالعلاقات مع الولايات المتحدة ويضعضع التزامها بالوقوف إلى جانب إسرائيل أمام أعدائها. فالولايات المتحدة لا تؤيد ولا تنوي تأييد مشروع الاستيطان والترحيل الذي ينادي به سموتريتش ورفاقه.
على المستشارة القانونية أن توضح لسموتريتش بأن أقواله تضعف قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها في لاهاي. وعلى نتنياهو أن يقيل سموتريتش ويأمر بتحويل المال إلى السلطة فوراً.

* * *

يديعوت أحرونوت: "الفارّ من كوبانا": نحن الضحية الأولى والأخيرة في العالم

بقلم نداف ايال

في مطار أمستردام تسأل موظفة الهجرة اللطيفة لماذا جئتِ. ثمة مداولات في المحكمة الدولية في لاهاي، أجيب. على ماذا؟ تسأل. يصعب عليّ أن أخرج من فمي كلمة "جينوسايد". فأجيب: بسبب الحرب في غزة. وعندها تسأل، دون إخطار، سؤال يمزق كل إسرائيلي منذ 7 أكتوبر: وعائلتك، هل هي آمنة؟

الطقس مجمد في لاهاي الآن. لمع قصر المحكمة أمس بعد الظهر بوضوح في درجتين تحت الصفر. سيكون هذا الصباح ساحة مواجهة دولية نادرة، وعرضاً سياسياً يختبئ في شكل حدث قضائي: ادعاء جنوب إفريقيا بأن إسرائيل لم تستوف واجباتها حسب ميثاق الإبادة الجماعية، وهو الميثاق الذي كانت هي من مبادريه بعد الكارثة، بارتكابها إبادة جماعية في قطاع غزة. من خلف جنوب إفريقيا -وإسرائيل تعرف هذا جيداً- تقف دول وهيئات كثيرة أخرى، تعمل بكثافة على إضعاف عدالة حربها. لجنوب إفريقيا حساب طويل مع إسرائيل بسبب دعمها نظام الأبرتهايد. لكن ثمة مصالح، مالية أيضاً، ترافق الحساب الأخلاقي والأيديولوجي.

كثير من المفارقات الحزينة في هذا الحدث: الأولى، أن إسرائيل دولة شعب تعرض للإبادة الجماعية الأخطر في التاريخ. الثانية، أن حماس ارتكبت في صباح 7 أكتوبر مشروعاً تجريبياً للإبادة الجماعية في حدودنا. ولولا الجيش الإسرائيلي لواصلت وواصلت، تقتل، تغتصب. وها هي، القضية القضائية الأولى المرتبطة بـ 7 أكتوبر هي تلك التي ترفع ضد دولة إسرائيل. ليس ضد القتلة ومموليهم، من إيران حتى قطر. وثمة مفارقة أخرى، سيهاجم الجنوب إفريقيون ومساعدوهم: بأنكم أنتم، الضحايا، أصبحتم أنفسكم مجرمين.

ستتواصل المداولات لسنوات، لكن جنوب إفريقيا تطلب إصدار أمر احترازي يأمر إسرائيل بوقف أعمالها ("الجينوسايدية"). المستوى اللازم لإصدار أمر كهذا منخفض على نحو عجيب؛ يكفي أن يثبت أن الفلسطينيين قد يصابون بأذى، بشكل عام، كي تتمكن المحكمة – إن شاءت – من إصدار الأمر.

تدور رحى حرب ضروس في قطاع غزة، ولا شك أن السكان الفلسطينيين يصابون بأذى شديد، مثلما لا شك أن الجيش الإسرائيلي يتعرض لخسائر أليمة؛ وجهاز الأمن لا يشكك بأعداد القتلى التي تظهر في وسائل الإعلام الدولية. لكن ثمة فجوة واسعة، أخلاقية وقائعية بين أعداد المصابين العالية وتدمير البنى التحتية من جهة والجينوسايد من جهة أخرى.

هذا لا يهم. الأمر سيصدح من أقصى العالم إلى أقصاه، وأدوات الدعاية الفلسطينية من النوع الأكثر جودة؛ "دليل" أن إسرائيل تقتلهم بشكل منظم أو تتطلع لتصفية وجودهم كشعب. وسترفق بالمرسوم تجسيدات: اقتباسات عن عصبة المتحمسين الإسرائيلية، من الوزير عميحاي إلياهو، مروراً بعضو الكنيست نسيم باتوري، وحتى المتحمس المهرج يانون مغيل. جريمة "الإبادة الجماعية" تتطلب إثبات النية. اذهب واشرح للعالم بأن وزراء الحكومة، وأعضاء الائتلاف وأبواق دعايتهم لا تريد إلا التقاط إجابات في تويتر، وأن كل استخدام للنار في واقع الأمر يجري بمرافقة قانونية ملاصقة. في مداولات يوم الجمعة، عندما تطرح إسرائيل موقفها، سيشرحون هذا أيضاً، لكنهم سيلتصقون بأمور فنية، مثلاً، كان على جنوب إفريقيا اتخاذ سلسلة أعمال قبل التوجه إلى المحكمة.

كل هذا المستنقع السام يعتمل الآن؛ فهو يخيف أصحاب القرار أكثر مما هم مستعدون للاعتراف. قضايا جرائم الحرب قد تتدهور بسرعة كبيرة، وبشكل شخصي جداً بالنسبة لهم. من بين هذا التفكير المحتد، استُدعي النور القضائي الأكبر الذي نشأ في إسرائيل، رئيس العليا الأسبق أهرون باراك إلى خدمة العلم. من اتصل به يطلبه للتجند في خدمة الاحتياط هو أن القرب رقم واحد الوزير رون ديرمر. وأوضح ديرمر بأن الأمر جاء بناء على رأي رئيس الوزراء نتنياهو. رأيت القاضي باراك اليوم، في الطريق إلى رحلة الطيران. تصافحنا وليس أكثر؛ انتقل باراك إلى مزاج قضائي وملجوم. لا يجري لقاءات صحافية، لا يتحدث. أوضح لوزارة الخارجية بأنه سيبقى في لاهاي إلى أن يصدر الأمر الاحترازي، أو بقدر ما يحتاج وفقاً لتعليمات المحكمة. من تحدثوا معه في الأشهر الأخيرة يروون بأن أحداث 7 أكتوبر أيقظت فيه الصدمة المختبئة إياها، صدمة الطفولة في آذار 1944، في غيتو كوبانا. الحدث الذي فرا منه، هو وأمه، بصعوبة شديدة. هذه هي صدمة الإبادة الجماعية، الحقيقية.

صباح الغد، في مداولات لاهاي، سيجلس قضاة من كل العالم، لكن قاضياً واحداً شهد الكارثة على جلدته. ربما يشرح ما هو الفرق بين هذا وبين حرب رهيبة مع حماس في قطاع غزة، يموت فيها أيضاً مواطنون كثيرون. ربما ينصتون له؛ وربما لا.

* * *

خبراء إسرائيليّون: ممثّلو جنوب إفريقيا بالعدل الدوليّة مهنيّون... اتهامهم بالنفاق يضرّ بإسرائيل

ترجمة: موقع عرب 48

رأى ثلاثة قانونيين أوردت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، أقوالهم في تقرير نشرته في وقت متأخر من مساء الخميس، أن ممثلي جنوب إفريقيا تصرّفوا بشكل مهنيّ خلال الجلسة الأولى التي عُقدت الخميس، وحذروا من أن اتهام جنوب إفريقيا "بالنفاق"، وهو الاتهام الذي عمد نتنياهو إلى إطلاقه؛ لن يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع سوءا بالنسبة لإسرائيل. وأشارت "هآرتس" إلى أن ممثلي جنوب إفريقيا قد وضعوا في قلب حجّتهم، "العلاقة بين التصريحات المتطرفة التي يدلي بها كبار المسؤولين في إسرائيل، وبين عمليّات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة."

ونقل التقرير عن روي شيندورف، النائب السابق لمستشار الحكومة الإسرائيلية بشأن للقانون الدولي، قوله: "إنهم (جنوب إفريقيا) لم يفاجِئوا بحججهم، لكنهم لم يرتكبوا أخطاء جسيمة"، مشيرا إلى أن دحض حجة جنوب إفريقيا، تحدّ على تل

أبيب التعامُل معه. وقال إن "الملتمسين يزعمون أنه حتى لو كانت هذه التصريحات لا تعكس السياسة الإسرائيلية الرسمية، فإنها تتغلغل في الميدان (أثناء عمليات الجيش الإسرائيلي في غزة)، ولهذا السبب عرضوا مقاطع فيديو لجنود يفتخرون بالقتل في القطاع. إنهم يحاولون التلاعُب"، على حدّ وصفه.

وذكر شيندورف أن "هناك تنافسا بين الروايات، وليس مجرّد حجة تقنية وقانونية، وسيتعين على إسرائيل أن تقدم غدا (الجمعة) روايتها بشكل جيد، والتي بموجبها لم تختر الحرب، فقد ارتكبت حماس أعمالا فظيعة، وإسرائيل تدافع عن نفسها، وتتصرف في حدود القانون لإزالة تهديد خطير."

وقدّرت خبيرة القانون الدولي من الجامعة العبرية، د. تمار مغيدو، بأن "حجة النفاق (في إشارة لنتنياهو) لن تخدم إسرائيل في المحكمة فحسب، بل ستضرّها فعليا"، موضحة أن "كثيرين في العالم يرون الأمور كما عرضتها جنوب إفريقيا." وأشارت إلى أنه "يجب على إسرائيل أن تستغل الفرصة لعرض وجهة نظرها، دون التقليل أو عدم احترام المسار (القضائي) أو المحكمة." وأضافت أنه "على الرغم من أنه يمكن افتراض أن المحكمة ستقبل حجة الملتمس لتبرير إصدار أمر مؤقت (لوقف إطلاق النار)؛ في تقديري، هذا لا يكفي للفوز بالالتماس الرئيسيّ."

من جانبه، وصف النائب السابق للمدعي العام، يهودا شيفر، الإستراتيجية التي اعتمدتها جنوب إفريقيا في مناقشة الخميس، بأنها "رمي للوحل على أمل أن يلتصق شيء ما". ويأتي ذلك، على حد تعبيره، في ظلّ "اعتمادهم (ممثلول جنوب إفريقيا) على مقاطع 'تيك توك' للمقاتلين، وتصريحات غير مسؤولة، لسياسيين وتقارير مشكوك فيها."

ووفقا له، فإنه "يتمّ إجراء جزء كبير من الإجراءات كمحاكمة صورية سياسية، إذ يتم الاستماع إلى ادعاءات حول تصرفات إسرائيل منذ عام 1948، والتي بالتأكيد ليست ذات صلة بالمناقشة." وذكر أن التحقيق الفعلي في ادعاءات جنوب إفريقيا، "سيستغرق سنوات، ومن المشكوك فيه للغاية ما إذا كانت ستنجح في نهاية الإجراء في إثبات أن إسرائيل ترتكب جريمة إبادة جماعية." وقدّر بأن النجاح بالنسبة لجنوب إفريقيا، سيتمثّل بأنه "كلما نجحت في إظهار أننا في المنطقة الرمادية، كلما زادت ميل المحكمة إلى إصدار أوامر مؤقتة، تمنع مقتل عدد أكبر بكثير."

وأشار شيفر إلى أن الطريقة الأساسية للتعامل مع مطلب إصدار أوامر مؤقتة لوقف القتال في غزة فورا، هي إقناع المحكمة بأن لدى إسرائيل آليات للتحقيق "في جميع القضايا في المنطقة الرمادية"؛ إذ إن "هناك نظاما من المستشارين القانونيين العسكريين، وشرطة تحقيق عسكرية ومكتب مدعٍ عسكري مستقلّ. وفوق كل ذلك، هناك المحكمة العليا، التي يمكنها تلقي الالتماسات الفلسطينية ومناقشتها." وزعم أن "هذه الآليات لا توجد بهذه القوة في أي دولة، ويجب إعطاء وزن لوجودها في مسألة ما إذا كان من الصواب إصدار أوامر مؤقتة"، لوقف القتال.

وبحسبه، فإن المهمّة الرئيسية التي تواجه إسرائيل حاليًّا، هي منع إصدار أوامر مؤقتة بوقف القتال، وزيادة المساعدات الإنسانية، والتحقيق في شبهات ارتكاب جرائم حرب.

وتقدِّم إسرائيل، الجمعة، مرافعاتها في ثاني جلسات محكمة العدل الدولية في لاهاي، وذلك عشيّة طلب جنوب إفريقيا استصدار أمر يلزم الجيش الإسرائيلي بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، ومحاكمة إسرائيل بتهمة ارتكاب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. واختارت إسرائيل الخبير البريطاني في القانون الدولي، البروفيسور مالكولم شو، ليمثلها أمام محكمة العدل الدولية.

واتهمت جنوب إفريقيا، الخميس، إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بارتكاب أعمال إبادة جماعية في قطاع غزة، وشددت على أن الهجوم الذي شنته حركة حماس، في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، لا يمكن أن يبرر ما ترتكبه في قطاع غزة. وطالبت جنوب إفريقيا بالتعليق الفوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة.

* * *

خبير قانوني إسرائيلي: التحريض على الإبادة الجماعية في الحكومة واضح

يتزايد الإدراك في إسرائيل أن الدعوى التي قدمتها جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، والأدلة التي تضمنتها الدعوى وجرى عرضها أمام المحكمة، أمس، جعلت جهات في إسرائيل تعترف بأنه يجري في إسرائيل تحريض فعلي وواسع على الإبادة الجماعية. فالتهمة المركزية في الدعوى هي أن إسرائيل ترتكب جريمة إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، والطلب المركزي هو أن تصدر المحكمة قرارا بوقف عمليات إسرائيل العسكرية في القطاع.

وعبر عن ذلك الخبير القانوني، مردخاي كرمنيتسر، في صحيفة "هآرتس" اليوم، الجمعة. واعتبر أن إصدار المحكمة الدولية قرارا "ضد إسرائيل فقط، سيكبل أيدي إسرائيل ويبقي لحماس حيز عمل عدواني. وسيضع المحكمة في جانب المعتدي، وفي جانب الإبادة الجماعية والجرائم ضد البشرية، وضد ضحايا هجوم حماس في الماضي والحاضر والمستقبل. والأمر الأخطر، هو أنه ستضع (المحكمة الدولية) نفسها في جانب الخاطفين وضد المخطوفين، كبشر وضحايا جريمة خطيرة، وستسعى ضد الحق الطبيعي بالدفاع عن النفس."

وليس واضحا ماذا سيكون قرار المحكمة الدولية، التي ستستمع اليوم لرد إسرائيل على دعوى جنوب أفريقيا. وتصرّ إسرائيل على أن حربها على غزة هي ضد حماس، لكن الدعوى الجنوب أفريقية تؤكد أنها لا تمثل حماس وإنما تسعى إلى حماية المدنيين في القطاع ووقف عملية قتلهم، بعدما بلغ عدد القتلى حوالي 24 ألفا. وادعى كرمنيتسر أن دعوى جنوب أفريقيا حاولت "تغييب حماس." إلا أن كرمنيتسر اعتبر أنه إذا أدانت المحكمة الدولية إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية وأصدرت قرارا بوقف الحرب، "فإنها ستقف إلى جانب المعتدي وضد من يدافع عن نفسه، ولا تسمح للمعتدى عليه أن يدافع عن نفسه، وسيفقد قرار كهذه حقه بالوجود. ومحكمة العدل ستتحول إلى محكمة الظلم."

وأشار محللون إسرائيليون، في الأيام الماضية، إلى أن الضرر لإسرائيل في دعوى جنوب أفريقيا بات حاصلا، مهما كان القرار الذي سيصدر عن المحكمة، وأنه التصقت بإسرائيل وصمة ارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة، وهذه الوصمة تدعمها التقارير والمشاهد الرهيبة للقتل والدمار الهائل في القطاع التي تُنشر في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية حول العالم.

وعبر مسؤولون إسرائيليون في المجال القانوني عن أملهم بألا تصدر المحكمة قرار إدانة بارتكاب إبادة جماعية، ورجحوا أنها ستصدر قرارا مخففا. وعبر كرمنيتسر عن ذلك أيضا، مشيرا إلى أنه "لن يكون صائبا الكفاح ضد قرارات تهدف إلى ضمان إمدادات إنسانية إلى سكان غزة، وتفرض على إسرائيل واجب مكافحة التحريض على الإبادة الجماعية. وإذا أدت قرارات كهذه إلى سقوط الحكومة، فلن نرد ببكاء مرير." وأضاف أن "المشكلة التي تقف إسرائيل أمامها في لاهاي هي نفسية بالأساس. فليس سهلا على مؤسسة قضائية أن تهدم المبادئ الأساسية التي تمنحها صلاحيات. وبنظرة مبسطة، بالنسبة لمن لا يعيش هنا وهو شخص أخلاقي، القتال يعتبر وضع ضار يفضل الامتناع عنه. ولهذا السبب بالذات، إسرائيل ملزمة أن تضع على رأس اهتمامها ضرورة منع قرارا بوقف القتال."

وشدد كرمنيتسر على وجود تحريض في إسرائيل على إبادة جماعية ضد الفلسطينيين، الذي استعرضه الفريق القانوني الجنوب أفريقي بشكل واسع وبالتفصيل أمام المحكمة، أمس. "وهذه المصيبة جلبها على رؤوسنا، بشكل واسع أشخاص يتولون أرفع المناصب، بغبائهم وتعجرفهم وضعفهم الإنساني. والحكومة الإسرائيلية تتحمل أيضا مسؤولية هذا الفشل الذريع. والحد الأدنى الذي كان بالإمكان توقعه ولا يمكن تحقيقه، هو أن يضرب رئيس الحكومة على الطاولة ويوقف أصوات النشاز التي تدعو إلى إبادة جماعية. لأن رئيس الحكومة هو بين الموجهين لهذا النشاز." ووصف نتنياهو حركة حماس وجنوب أفريقيا بأنهم "عماليق"، وهو وصف مستعار من الأساطير التوراتية لوصف أعداء يسعون إلى إبادة اليهود.

ورأى كرمنيتسر بذلك "استخدام مسيء للديانة اليهودية من أجل شرعنة أخطر الفواحش باسمها. وينبغي اجتثاث هذا التديين في الجيش وخارجه من جذوره. والجيش لا يمكنه السماح لنفسه بالاستسلام لذلك من خلال تجاهله." ولفت كرمنيتسر إلى النزعات والأفكار العنصرية المنتشرة في صفوف الجيش الإسرائيلي. "ثمة أهمية لفحص ما إذا روح الجيش الإسرائيلي تصمد أمام الرياح الشريرة التي تهب ولا تزال تنبض في قلوب الجنود... وظهر في إسرائيل ضعف بكل ما يتعلق بطبيعتنا الإنسانية كمجتمع. كما أن الاحتلال والخنق على عنق غزة هو أساس النجاسة."

وأضاف أنه "جيد أن جنوب أفريقيا تغلغلت إلى وعينا. وإذا استمرينا في أن نكون رافضي سلام، وهذا يشمل أحزاب المعارضة، سينتهي بنا الأمر بطردنا من المدينة (المجتمع الدولي)، مثل نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في حينه."

* * *

استطلاع: حزب غانتس يتصدّر... وهو "الأنسب" لرئاسة الحكومة

أكد استطلاع للرأي العام الإسرائيلي، نُشرت نتائجه مساء أمس الخميس، استمرار صدارة "المعسكر الوطني" بقيادة الوزير في كابينيت الحرب، بيني غانتس، وتقدّمه بفارق كبير على الليكود بزعامة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو.

وبحسب نتائج استطلاع القناة 12، يتصدر المعسكر الوطني نتائج انتخابات تُجرى اليوم، ويحصل على 35 مقعدا من أصل 120، فيما يحلّ الليكود ثانيا ويحصل على 18 مقعدا. وبيّن الاستطلاع أن حزب "يش عيتد" برئاسة زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، يحصل على 14 مقعدا، كما أظهر الاستطلاع أن حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان، يحصل على 9 مقاعد. و يحصل حزب "شاس" الحريديّ على 10 مقاعد، في حين يحصل حزب "عوتسما يهوديت" برئاسة المتطرف إيتمار بن غفير، على 8 مقاعد برلمانية، فيما تحصل قائمة "يهدوت هتوراه" الحريدية على 7 مقاعد.

ووفقا لنتائج الاستطلاع، تحصل قائمة الجبهة/ العربية للتغيير على 5 مقاعد، كما تحصل "القائمة العربية الموحدة" على مثلها. ووفق الاستطلاع، يحصل "الصهيونية الدينية" على 4 مقاعد، وكذلك حركة "ميرتس" بـ4 مقاعد. وأظهر الاستطلاع أن معسكر نتنياهو يحصل على 48 مقعدا من أصل 120، بحيث يفشل في تشكيل حكومة.

وأُجري الاستطلاع على عيّنة من 511 شخصا، بنسبة حدّ أقصى للخطأ +4.4%، وقد تمّ إجراء الاستطلاع عبر الإنترنت والهاتف كذلك من قِبل "ميدغام" برئاسة مانو غيفاع. ولا يتجاوز حزبا التجمع الوطني الديمقراطيّ و"العمل" نسبة الحسم. ويتحصّل التجمع على ما نسبته 2%؛ علما بأن الاستطلاع يشمل عينة ضئيلة عند العرب.

وفي ما يتعلق بأيّ المسؤولين الإسرائيليين أكثر ملاءمة لشغل منصب رئيس الحكومة، قال 42% من المستطلعة آراؤهم إن غانتس مناسب للمنصب أكثر من نتنياهو، (45% في الاستطلاع السابق للقناة ذاتها)، بينما يحصل نتنياهو بالمقارنة به على نسبة 29% من المشاركين في الاستطلاع.

وفي مقارنة بين نتنياهو ولبيد، يتقدم الأول بنسبة نقطة مئوية مقارنة بالاستطلاع السابق الذي أجرته القناة، ويحصل على 33% من أصوات المشاركين في الاستطلاع، بينما لا يزال لبيد مستقرًّا عند نسبة 28% من الأشخاص الذين يرون أنه الأنسب لشغل المنصب.

* * *

تحقيق إسرائيلي يكشف إخفاق القوات الجوية في مواجهة طوفان الأقصى...

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

كشف تحقيق لموقع "واللا" الإسرائيلي، عن إخفاق القوات الجوية بجيش الاحتلال، خلال إطلاق المقاومة الفلسطينية معركة "طوفان الأقصى" يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، مشيراً إلى أن الأمر استغرق ساعات لتدرك القوات كامل نطاق الهجوم.

التحقيق الذي استند إلى شهادات جديدة من القوات الجوية الإسرائيلية، تحدث عن "ثغرات خطيرة" عانى منها جيش الاحتلال في ذلك اليوم، وأنه استغرق ساعات لإدراك كامل نطاق الهجوم الدموي على مستوطنات غرب النقب والمواقع العسكرية القريبة من السياج. وقال التحقيق، نقلاً عن ضابط في القوات البرية إن "القوات الجوية كانت منشغلةً بالاستعداد للحرب مع إيران، بينما جاءت إيران إلينا بخطوات عملاقة دون أن يدرك أحد حجم الحدث"، على حد قوله.

في إحدى تلك الشهادات، قال طيارو الاحتياط إن طائرتين نفاثتين انطلقتا من قاعدة حتسريم الجوية بمجرد بدء إطلاق الصواريخ في الساعة 06:28 صباحاً، وتلقى كلا الطيارين الحربيين الأوامر بتنفيذ دورية حول حقل غاز تمار كجزءٍ من الإجراءات المعتادة، وذلك خشية تعرضه للقصف بطائرةٍ مسيّرة في وقت إطلاق الصواريخ. ونفذ الطياران دوريةً جوية لنحو ساعةٍ كاملة دون أن يعرفا أي تفاصيل عما يحدث على الأرض، لأن مركز مراقبة القوات الجوية لم يخبرهما بشيء.

واتضح لاحقاً أن فرقة غزة والقيادة الجنوبية واجهتا صعوبةً في تكوين صورةٍ كاملة عن الفظائع التي جرت حينها، وفق الموقع.

عند اكتشاف التفاصيل بعد عودة الطائرتين المقاتلتين إلى الأرض، أُصيب السرب بالذهول، حيث نقل الموقع عن مصادر بجيش الاحتلال: "لقد أدركوا ما حدث بعد فوات الأوان. لقد كانت هذه صدمة استخباراتية كاملة للجيش الإسرائيلي. ولم يُخطِر أحد القوات الجوية بوجود حدث غير عادي. لقد استيقظت القوات بأكملها على كابوس واستغرقت وقتاً طويلاً لاستيعاب حجم الحدث."

في الوقت ذاته، انطلقت مروحيتان قتاليتان من قاعدة رمات ديفيد بعد وصول المعلومات الأولية من الميدان عن الوضع البائس لفرقة غزة، وطلبات المساعدة المتكررة، لكن إقلاع المروحيات ووصولها إلى منطقة فرقة غزة استغرق بعض الوقت بناءً على مستوى التأهب المحدد مسبقاً.

وأفاد مسؤولون بجيش الاحتلال، أن المروحيات "استغرقت بعض الوقت لفهم الصورة كاملة بعد وصولها، والتمييز بين قوات الجيش وعناصر المقاومة، وفهم ما يحدث في المستوطنات، ومعرفة ما هو مسموح بفعله وما ليس مسموحاً، وتحديد من يجب إطلاق النار عليه ومن لا يجب استهدافه"، وفق التحقيق.

من جانب آخر، انتقد التحقيق قراراً سابقاً للقيادة العليا لجيش الاحتلال، رأى أنه قد أثّر على وضع القوات الجوية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، حينما قررت قيادة الجيش قبل سنوات التخلص من سرب "باتان" والاكتفاء بسرب مروحيات أباتشي "شارف" القتالية في قرارٍ "غير عقلاني."

وجاء ذلك القرار أملاً في أن حدة التهديدات ستتراجع بمرور الوقت، وأن الطائرات المسيّرة المسلحة ستضيّق الفجوة، وفق التحقيق ذاته. لكن القيادة العامة لجيش الاحتلال تلقت ضربةً بعد التحقيقات في المساهمة الفريدة التي لا غنى عنها للمروحيات القتالية خلال الأسابيع الأولى من الحرب على الجبهة الجنوبية، ومع إطلاق العملية البرية ثم العمليات في جنوب لبنان.

* * *